الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٢ (الاستئناف ١)**
الجمعة، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٨/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد محبوباني	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بو بكر ديالو
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2002/510)

02-36690 (A)
0236690

استؤنفت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ من نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فيما يلي نصها:

”بصفتي نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يشرفني أن أطلب دعوتي للاشتراك في النقاش بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس“.

في مناسبات سابقة وجّه مجلس الأمن دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في الموضوعات المدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة إلى نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

أدعو السيد رافان فرهادي إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحديدي (الأردن) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أود في البداية تهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في أدائكم لمهامكم. كما أود أن أشكر المندوب الروسي الدائم، السفير لافروف، على رئاسته للمجلس في الشهر الفائت، وإدارته الناجحة لأعماله، وبخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

منذ ما يقارب من أسبوعين، تبنى مجلس الأمن قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بخصوص الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة الوضع الإنساني المأساوي في جنين الذي نشأ عن ارتكاب إسرائيل مخالفات جسيمة للقانون الدولي الإنساني المتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب أو في ظروف الاحتلال العسكري، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ولم يأت قرار المجلس آنذاك من فراغ، بل جاء نتيجة لما رآه العالم أجمع من دمار شامل ومذابح لا تميز بين طفل وشيخ أو امرأة ورجل أو بين مسلح ومدني أعزل.

وكما تذكرون، فقد كلفتم الأمين العام آنذاك بأن يقوم باستقاء معلومات دقيقة حول الأحداث التي وقعت في مخيم جنين من خلال فريق لتقصي المعلومات. وجاء ذلك التكليف بعد تأكيدات من الحكومة الإسرائيلية بأن ليس لديها ما تخفيه، وأنها ترحب بأي جهة يكلفها الأمين العام بتقصي الحقيقة فيما حدث.

وتحمّل الأمين العام مسؤولياته التي كلفتموه بها مشكورا. وبذل جهدا كبيرا في إعداد فريق مشهود له بالنزاهة والحيادية والخبرة في هذا المجال.

كما قام الأمين العام بإعداد مرجعية عمل للفريق تتماشى بدقة مع تكليف مجلس الأمن وآليات تقصي الحقائق المعمول بها دوليا.

بالرغم من هذه الجهود الكبيرة التي بذلها الأمين العام، والاتصالات الدبلوماسية المكثفة مع القيادة الإسرائيلية، كان واضحا منذ البداية أن إسرائيل لا ترغب في التعاون مع الفريق أو تسهيل مهمته. وقامت بوضع شروط وعراقيل مختلفة لا يمكن تفسيرها إلا أنها تعني ما يلي:

أولا، إن إسرائيل لا ترغب في الوصول إلى تقرير نزيه ودقيق يبين ما وقع فعلا في مخيم جنين ويعرّض أفراد وضباط الجيش الإسرائيلي إلى المساءلة الجنائية الدولية،

وإسرائيل لتحمل مسؤولية قانونية دولية ناشئة عن ارتكاب أفعال مخالفة للمعايير الآمرة في القانون الدولي بما فيها قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان.

وثانيا، أنه في حال عدم تمكن إسرائيل من فرض شروطها على تركيبة وعمل الفريق، أن تتمكن من إجهاض مهمته، على الرغم من عواقب وآثار الرفض الإسرائيلي لهذه المهمة، بما فيها مخالفة قرار صادر عن مجلس الأمن رعته الولايات المتحدة الأمريكية ودعمت فيه مهمة فريق تقصي الحقائق.

بين يدي المجلس رسالة من الأمين العام يُظهر فيها بوضوح عدم تمكنه من إتمام المهمة التي كلفتموه بها نتيجة موقف الحكومة الإسرائيلية. وبالرغم من ذلك فهو يُعلمكم في نهاية رسالته أن الشك سيبقى قائما في حقيقة ما حصل في جنين إذا لم يتم السير في عملية لتقصي الحقائق.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تدعم الأمين العام في جهوده لتنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، تؤيد ما ورد في رسالته إليكم من أسباب جعلته مضطرا إلى حل فريق تقصي الحقائق. وفي المقابل، فنحن ندعم ما طرحه بخصوص الحاجة للسير في مهمة تقصي الحقائق بخصوص أحداث جنين. وعليه ندعو مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته ويحترم قراراته التي يصدرها، لا أن يقوم بالتراجع عنها في ظل تعنت إسرائيلي واضح يهدف إلى التهرب من تحمل المسؤولية على اعتبار أن الحكومة الإسرائيلية الحالية وأجهزتها هي جهات فوق القانون.

كما أرجو أن يعي المجلس أن العالم كله يشاهده وهو يطبق معايير مزدوجة. فهو من جهة يتغاضى عن ضرب إسرائيل بقراراته عرض الحائط، ومن جهة أخرى يطالب العراق منذ ما يزيد عن أحد عشر سنة باحترام قراراته ويستخدم القوة ضده ويفرض عليه أصعب حصار اقتصادي في التاريخ الحديث.

وعليه، فإن مصداقية المجلس هنا على المحك. وتدعو الحكومة الأردنية المجلس إلى أن يتبنى مشروع قرار يدعم توجه الأمين العام من جهة في ضرورة القيام بمهمة تقصي الحقائق في جنين لإظهار الحقيقة حول ما حصل هنالك، ومن جهة أخرى فهو الوسيلة الوحيدة للمجلس في حفظ ماء الوجه في ظل الرفض الإسرائيلي لقراراته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي اغتباطنا أن نراكم يا سيدي تترأسون هذا الاجتماع الهام للمجلس. ونحن على ثقة من أنكم ستتمكنون من توجيه مداولات المجلس بما اعتدناه فيكم من فعالية ومقدرة. كما نعرب عن تقديرنا للكيفية التي أدار بها السفير لافروف فعاليات المجلس في الشهر الماضي.

لم تطرأ أي بوادر للتحسن على الحالة في الشرق الأوسط. ومما يبعث حقا على القلق لدينا جميعا استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في المدن الفلسطينية دونما هوادة، بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها هذا المجلس من خلال قراراته ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). إذ يعاني العديد من البلدات والمدن الفلسطينية من جراء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، بينما عدد الخسائر في صفوف المدنيين آخذ في الازدياد. ولسنا اليوم أقرب إلى نهاية العنف مما كنا قبل شهر واحد أو حتى قبل سنة.

ويساورنا القلق العميق لأن إسرائيل لا تواصل تحديها فقط للقرارات المتعاقبة التي اتخذها المجلس، وإنما أيضا لمبادرة الأمين العام بإيفاد فريق لتقصي الحقائق إلى جنين. ويمثل رفض إسرائيل التعاون مع بعثة تقصي الحقائق دليلا على رغبتها في طمس الحقائق. فقد كانت المذبحة التي وقعت في جنين مفرطة بقدر ما هي لا تُغتفر. ولا شيء يمكن أن يبرر مثل هذا القتل الأرعن. وتؤكد باكستان مجددا أنه ينبغي إجراء تحقيق شامل ونزيه للتحقق مما حدث في جنين. إذ ينبغي أن يكون إيفاد بعثات تقصي الحقائق إلى الأماكن التي تُرتكب فيها انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني، سواء في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر، هو القاعدة لا الاستثناء. ولا ينبغي السماح بجعل هذه البعثات رهينة لأهواء طرف من الأطراف.

وتستنكر باكستان قتل المدنيين الأبرياء في تلك المنطقة. ولقد سبق أن أعربنا عن تأييدنا القوي لاقتراح الأمين العام نشر قوة دولية لضمان السلامة ولفتح الطريق أمام التحركات الدبلوماسية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يمضي في غض الطرف عن مسؤوليته الخاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا ينبغي له أن يسمح بالانتقائية أو ازدواجية المعايير في تطبيق قراراته. بل يجب على المجلس أن يتخذ تدابير حاسمة وفعالة وفورية لكفالة الوقف الفوري لكافة الأعمال العسكرية الإسرائيلية والانسحاب الكامل لقواها من الأراضي المحتلة، وفقا للقرارات التي اتخذها المجلس نفسه. فلم يسبق قط أن كانت مصداقية المجلس وسلطته الأدبية ذاتهما في الميزان كما هما الآن.

بيد أن هدفنا لا يتمثل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار والانسحاب فحسب. إنما هدفنا هو تحقيق تسوية سلمية نهائية في الشرق الأوسط. وإطار تلك التسوية موجود بالفعل، وذلك في كل مبادرات السلام التي صدرت مؤخرا، وفي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وفي إعلان بيروت. ويتعين على من يتحملون مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين أن يتصرفوا، وأن يتصرفوا الآن، من أجل بلوغ هذا الهدف وإنقاذ ما تبقى من آمال لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يراكم، سيدي، تترأسون المجلس لهذا الشهر. ونود أن نعرب لكم، بصفتكم ممثل سنغافورة، الجارة القريبة، عن الشكر في هذه المرحلة المبكرة من رئاستكم على عقد هذه الجلسة العاجلة للمجلس للنظر في الحالة الخطيرة في فلسطين. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي على الأسلوب الممتاز الذي أدار به عمل المجلس خلال الشهر الماضي.

لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الخطيرة في فلسطين. فعمليات إسرائيل العسكرية المستمرة ضد الفلسطينيين زادت من تفاقم محنة شعب فلسطين. ونظرا لأنه يعيش تحت الاحتلال، فإن شقاءه – وخاصة خلال الأسابيع العديدة الماضية من الحصار الإسرائيلي – يفوق التصور. فقد تجاهلت إسرائيل قرارات المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، والقرار الأخير ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وبالرغم من تلك القرارات، واصلت احتلال الأرض الفلسطينية، وعرقلت حصول الفلسطينيين على المساعدة الإنسانية وواصلت حصار الرئيس عرفات في مقره في رام الله، محاطا بالدبابات الإسرائيلية، طيلة أكثر من شهر، رغم تأكيداتها المتكررة بأنها ستطلق سراحه.

ومما يبعث على الارتياح أن نسمع أن حصار مقر الرئيس عرفات قد رُفع أخيرا وبأنه يستطيع السفر الآن بحرية. ولكن ما لم تنسحب الدبابات بشكل دائم من رام الله والبلدات الفلسطينية الأخرى - وليس مجرد الانتقال إلى أطرافها - فإنها يمكن أن تعيد انتشارها خلال لحظات، مما يؤدي إلى التعجيل بحدوث جولة أخرى من الأزمة.

إن محاولات إسرائيل لمنع إيفاد لجنة تقصي الحقائق إلى جنين، التي أنشئت عملا بالقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، كانت آخر مظهر من مظاهر تمردها على قرارات المجلس. وعلى الرغم من تأكيدات إسرائيل بالتعاون، فإنها نكثت باتفاقها بالسماح للجنة تقصي الحقائق بالذهاب إلى جنين. ولا يؤدي ذلك الموقف إلا إلى ترسيخ مشاعر الريبة الواسعة الانتشار بأن إسرائيل تنوي إخفاء حقيقة ما حدث حقا في جنين عن المجتمع الدولي.

إن الأسباب التي قدمتها إسرائيل لرفضها السماح بدخول لجنة تقصي الحقائق الدولية أسباب زائفة وغير معقولة، ويجب أن يرفضها المجلس كليا. فما هو موضع البحث ليس ما إذا كانت الأمم المتحدة متحيزة ضد إسرائيل - كما تدعي الحكومة الإسرائيلية - الأمر الذي لا يمكن أن يكون صحيحا، لأن لإسرائيل العديد من الأصدقاء في الأمم المتحدة. إنما السؤال هو ما إذا كانت إسرائيل عضوا مسؤولا ومطيعا للقانون في الأمم المتحدة، وما إذا كانت مستعدة للاستجابة للنداءات المتكررة للمجتمع الدولي للكف عن اتباع سياساها وممارساها القمعية واللاإنسانية الحالية. وإذا ما كانت الأمم المتحدة في الحقيقة "متحيزة" ضد إسرائيل، حتى عندما يكون لإسرائيل العديد من الأصدقاء ضمنها، فعندئذ لابد أن تكون إسرائيل على خطأ فادح، وليس الأمم المتحدة.

وقد أشادت ماليزيا بجهود الأمين العام النشيطة للاضطلاع ببعثة تقصي الحقائق هذه وأعربت عن تأييدها بقوة لها. ولذلك ، فإن مما يدعو إلى الأسف والإحباط العميق بالنسبة لوفدي أن تحل البعثة الآن بسبب رفض إسرائيل التعاون معها. وكنا نأمل أن يبذل الأمين العام والمجلس، جماعيا وبشكل منفرد، كل جهد ممكن لكفالة تمكن البعثة من المضي إلى جنين والاضطلاع بالمهام التي عهد بها إليها.

إن إلغاء البعثة سيتسبب في إساءة بالغة إلى جهود الأمين العام ويقوض مصداقيته بالإضافة إلى مصداقية المجلس وسلطته. ويظهر أن قرارات المجلس ليست، بالنسبة لبعض البلدان، ملزمة بالضرورة؛ ويمكن أن تقاوم وأن يتلاعب بها، بل ويمكن أن تهمل دون عقاب. الرسالة واضحة للجميع: تنجو إسرائيل من أي عبء حتى عندما تتحدى المجلس مرارا وتكرارا، بينما يدفع الآخرون الثمن إذا تجاسروا على مخالفة قرارات المجلس. وتلك لعمري رسالة مؤسفة حقا نبعثها إلى العالم في وقت تنخفض فيه هيبة المجلس. ولذلك، وبالرغم من النكسة الحالية، على المجلس أن يؤيد طلب فلسطين إجراء تحقيق كامل وشامل في الحقائق التي تتعلق بجنين - الآن أو لاحقا، لكن كلما كان ذلك أسرع كان أفضل. وإذا كانت إسرائيل في الحقيقة لم ترتكب ذنبا فيما حدث في جنين، فينبغي ألا تخاف من أي تحقيق دولي مستقل. دعوا الحقائق تروي القصة. ودعوا المجتمع الدولي يحكم بالاستناد إلى الحقائق. فالحقائق وحدها - لا الجدال الخادع أو المضلل الذي أعدته إسرائيل - هي التي يمكن أن تبرئ إسرائيل.

وعلى الرغم من القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي سعى أيضا إلى معالجة الحالة الإنسانية على الأرض، تظل الظروف بالنسبة للفلسطينيين مروعة. فقد ذكرت وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة أن نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية تعوق تسليم المساعدة الإنسانية عمليا إلى

الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تواجه نقصا حادا من الغذاء والخدمات الطبية. وفي الضفة الغربية، تعيش بيت لحم تحت حظر التجول، الذي يرفع لفترة زمنية قصيرة كل خمسة أو ستة أيام، تنتهزها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتسليم الغذاء والإمدادات الطبية. وتخضع المدن الفلسطينية الأخرى لنفس الشروط. وحالت قيود الأمن دون وصول برنامج الأغذية العالمي إلى العديد من الفلسطينيين، ويتعين عليه أن يتفاوض مع السلطات الإسرائيلية للوصول إلى الأراضي الفلسطينية لتوزيع الغذاء. وهذه الإعاقة للمعونة الإنسانية غير مقبولة بتاتا. ولا يمكن أن يكون هذا تصرف أمة تفخر بنفسها على أنها متحضرة. فهذا الموقف، والهجوم العسكري العديم الرحمة على الشعب الفلسطيني، لا يمكن أن يأذن به رجل سلام.

وتقتضي مصلحة المجلس كفالة ممارسته لسلطته بصورة كاملة وفعالة وأن يطالب إسرائيل بالامتثال بشكل كامل وفوري للقرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). ولا يمكن أن يمضي تحدي إسرائيل الصارخ للمجلس بدون رد دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض سلطة المجلس ومصداقيته. ويكرر وفدي تأكيد دعوته لفرض العقوبات الملائمة ضد إسرائيل على النحو المنصوص عليه في الميثاق إذا واصلت تحدي المجلس. ويمثل تقاعس المجلس المستمر إزاء التحدي الصريح لسلطته ضربة فظيعة لسمعته على أقل تقدير. وسيكون بمثابة التغاضي عن سياسات وممارسات إسرائيل اللاإنسانية والقمعية ويسمح بانزلاق الحالة إلى صراع إقليمي أوسع، بكل ما يترتب عليه من عواقب.

ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لكسر الجمود في أزمة الشرق الأوسط، ونشجعهما في مسعاهما لاستئناف عملية السلام.

ويجب أن يعمل هذان البلدان والبلدان الأخرى على تعزيز هذه الجهود في مواجهة النية الواضحة للحكومة الإسرائيلية المتمثلة في السعي إلى حل عسكري لا سياسي. فقد عرقلت، ولا تزال تعرقل، كل جهد يرمي إلى جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ولا تزال ماليزيا تعتقد اعتقادا جازما بأن ما تمس الحاجة إليه لإيقاف العنف وتمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات هو أن يقوم المجلس بإرسال قوة دولية أو تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام إلى المناطق المحتلة.

وقد شعرنا في هذا الصدد بالتفاؤل لما علمنا أن المناقشات التي أجرتها المجموعة ''الرباعية'' مؤخرا تطرقت إلى مسألة القوة المتعددة الجنسيات التي اقترحها الأمين العام في وقت سابق للشرق الأوسط. ونرى أن تلك القوة هي الملجأ الوحيد لتحقيق قدر من الهدوء في حالة حبس فيها الجانبان في جو من سوء الظن والكراهية العميقة. ولنا وطيد الأمل في أن ينظر المجلس الآن بشكل جدي في ذلك المسار باعتباره الوسيلة الفعالة الوحيدة لوضع حد لإراقة الدماء. بيد أن من المهم لنجاح المجلس ألا يتراجع لدى أول بادرة للمقاومة الإسرائيلية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وهنغاريا، ومالطة وتركيا وأيسلندا.

منذ الاجتماع العلني الأخير لمجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، بذل المجتمع

الدولي عددا من الجهود الإيجابية لوقف العنف والإرهاب ومنع فقدان الأرواح الفلسطينية والإسرائيلية البريئة. واجتمعت المجموعة الرباعية في واشنطن للمرة الثانية في أقل من شهر لتبادل وجهات النظر بشأن الصراع الذي يتطلب المعالجة بأسلوب عاجل وكذلك من منظور طويل الأجل.

وهذه الجهود الدولية أسفرت بالفعل عن تغييرات إيجابية على الساحة، وعلى وجه الخصوص حل الوضع في مقر السلطة الفلسطينية في رام الله دون استخدام العنف وإنهاء عزلة الرئيس عرفات. والاتحاد الأوروبي يتوقع أن يحترم ويكفل بشكل تام الأمن الشخصي والحرية الشخصية للرئيس المنتخب المعترف به للشعب الفلسطيني. ونحن نرحب بالترتيبات الأمنية الأخيرة التي شاركت فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكلا الطرفين. ويجب على الرئيس عرفات أن يستخدم حريته لممارسة القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية ولشعبه، ويبذل قصارى جهده لقمع الإرهاب. وينبغي لكلا الطرفين أن يواصلا جهودهما بناء على هذا الاتفاق المتواضع وأن يوقفا العنف ويبدآ الحوار.

والاتحاد الأوروبي، إذ يعمل مع الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، ملتزم بالمساعدة على تحقيق سلام عادل شامل دائم في الشرق الأوسط. ونحن مستعدون لمساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاقاتها وللمشاركة في مؤتمر دولي للسلام يضم جميع العناصر الفاعلة وتراعى فيه كل الاتفاقات السابقة. وبالأمس، أعربت المجموعة الرباعية عن استعدادها لبدء الاستعدادات حتى يعقد هذا الصيف المؤتمر، الذي سيتناول المسائل الأمنية والاقتصادية والإنسانية، وأيضا ينظر في الطريق السياسي الذي أمامنا.

وبالرغم من كل هذه الجهود الإيجابية، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في كنيسة المهد في بيت لحم. فبعد شهر لم تسفر الاتصالات بين الطرفين لحل حالة الجمود هناك عن نتائج تذكر. وإمكانية حدوث مواجهة لا تزال قائمة، والسكان المدنيون في بيت لحم لا يزالون يعيشون في ظل منع للتجول واحتلال عسكري.

والاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد الحاجة إلى عمل دولي متضافر ومستدام لتنفيذ إعلان المجموعة الرباعية المشترك المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وعلى وجه الخصوص لضمان التنفيذ الفوري التام للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وفي هذا الشأن، ندعو إسرائيل إلى أن توقف فورا كل عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية. وندعو إلى الوقف الفوري الفعال التام لإطلاق النار ولانسحاب القوات الإسرائيلية الفوري التام من كل المدن الفلسطينية وسائر المناطق الواقعة تحت السلطة الفلسطينية. إن قرارات مجلس الأمن يجب أن تنفذ تنفيذا تاما وفوريا.

والاتحاد الأوروبي يشجب كون قرار آخر لمجلس الأمن لم ينفذ تنفيذا تاما. ولقد أيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جهود الأمين العام لضمان تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وأكد أهمية مبادرته للحصول على معلومات دقيقة عن الأحداث في مخيم جنين للاجئين بإرسال فريق لتقصي الحقائق. ونحن نشجب كون الفريق لن يتمكن، في ضوء إعلان حكومة إسرائيل المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل، من الوصول إلى المنطقة وبدء مهمته.

ونحن مقتنعون - ونتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١ أيار/مايو - بأن الفريق كان من شأنه أن يقدم عرضا دقيقا مهنيا منصفا للأحداث. ونحن نعيد تأكيد تأييدنا للأمين العام للتحليل والنتائج التي وردت في تلك الرسالة ونشجب بقوة بالغة رفض حكومة إسرائيل التعاون مع فريق تقصي الحقائق. إن إسرائيل تقول إنها ليس عندها ما تخفيه، لكن

الظلال الكثيفة التي ألقتها الأحداث الأخيرة على مخيم جنين للاجئين ستظل – على حد قول الأمين العام – قائمة. ونحن نذكّر بالالتزامات التي تقع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة بقبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقا للميثاق.

والاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد إدانته للعنف والإرهاب ويتوقع من السلطة الفلسطينية أن تعمل بحزم، في حدود طاقتها، لوقف الإرهاب وتفكيك بنياته، وأن توقف التحريض على العنف. إن الاعتداءات الإرهابية، بما فيها الهجمات الانتحارية بالقنابل يجب أن تنتهي فورا. إنها غير أخلاقية وغير مشروعة وتلحق ضررا كبيرا بتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ من تدمير البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية. وتلك الأعمال غير مقبولة وتؤدي إلى نتائج عكسية. إنها تضعف قدرة السلطة الفلسطينية على إنفاذ حكم القانون وقد تؤدي إلى فراغ أمني خطير، وعلى المدى الطويل، إلى خطر أعظم على أمن إسرائيل. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تبرير الدمار الذي لم يسبق له مثيل الذي أحدثته العمليات العسكرية الإسرائيلية مؤخرا بالبنية المدنية الفلسطينية والممتلكات الخاصة وانقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي لا تؤدي أي دور من وجهة النظر الأمنية، على أساس مكافحة إسرائيل المشروعة للإرهاب. إن هذه الأعمال التي تنتهك القانون الدولي يجب أن تنتهي فورا. والاتحاد الأوروبي يحث حكومة إسرائيل على إنهاء هذه الممارسات ويحتفظ بالحق في المطالبة بالتعويض في المحافل المناسبة.

في هذه الظروف، نطلب من إسرائيل أن تنهي فورا الخنق الاقتصادي للأراضي الفلسطينية، والغلق المحكم، والقيود الموضوعة عند نقاط التفتيش، وعزل وحجز السكان والقيود الشديدة المفروضة على تحرك الناس والبضائع. إن العمليات العسكرية التي تمت في الأسابيع الماضية زادت من شدة التدهور المأساوي في ظروف المعيشة والاقتصاد في الأراضي الفلسطينية.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ بشأن الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. ومن غير المقبول على الإطلاق أن تظل المنظمات الإنسانية والطبية وأفرادها يواجهون قيودا في أداء عملهم وفي الوصول إلى السكان المحتاجين. ويجب على إسرائيل أن تسمح لهم بالوصول التام دون أية معوقات. ويجب على إسرائيل أن تمتثل امتثالا تاما للمبادئ الإنسانية الدولية، بما فيها اتفاقات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة. إن عمليات القتل خارج نطاق القضاء يجب أن تتوقف. ويجب على إسرائيل أن تقدم أكمل تعاون ممكن للوكالات والمنظمات الإنسانية، بما يتفق مع التزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي.

إن الخطط والأهداف الرامية إلى إنهاء أي صراع، وهو ما لا يمكن أن يكون له حل عسكري، جرى وضعها بوضوح تام. وهي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي شكل أساس مؤتمر مدريد عام ١٩٩١؛ وإنشاء دولة فلسطينية تتمتع بمقومات الحياة سياسيا واقتصاديا مع ضمانات الأمن لدولة إسرائيل، كما نص عليها القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ وتأييد جامعة الدول العربية لمبادرة السلام التي اتخذ زمامها ولي العهد الأمير عبد الله.

والبيان المشترك للمجموعة الرباعية المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل يرسم طريقا واضحا نحو استئناف المفاوضات بشأن تسوية سلمية قائمة على التنفيذ التام الفوري لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وخطة تنيت وتوصيات ميتشيل. ولقد أكدنا مجددا

بالأمس في واشنطن أن التحرك الفوري المتوازي نحو تقدم سياسي ملموس على المدى القريب مع اتخاذ سلسلة من الخطوات المحددة نحو السلام الدائم، ضروري تماما. والاتحاد الأوروبي لا يزال مقتنعا بأن آلية محايدة للرصد على أرض الواقع أساسية لعملية استعادة الثقة المتبادلة وإحراز تقدم سواء على الجبهة السياسية أو الجبهة الأمنية. ونحن مستعدون للمشاركة في تلك الآلية. ونرحب بآراء الأمين العام المتعلقة بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى الشرق الأوسط، ونستمد التشجيع في المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن.

لقد أوضحنا مؤخرا في الاجتماع غير الرسمي للمانحين للجنة الاتصال المخصصة، الذي عقد في أوسلو يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم مساهمة اقتصادية كبيرة كاملة لبناء السلام في المنطقة بهدف تحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني، ودعم وتأييد السلطة الفلسطينية عن طريق جهود تتضمن تعمير بنيتها الأساسية، وبناء قدراتها بالنسبة للأمن والحكم، وتقديم مساعدة إنسانية للفلسطينيين والمساعدة في التعمير الاقتصادي والمؤسسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بلادي، نود أن نهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونأسف لأنه ما زال ضروريا أن ينعقد المجلس يوميا تقريبا استجابة للأحداث المأساوية التي تحصل في الشرق الأوسط.

وإننا نأسف حيال قرار إسرائيل بعدم التعاون مع جهود الأمين العام للتحقيق في أحداث جنين. ونأسف أيضا أسفا عميقا حيال أنه نتيجة ذلك، تعين حل فريق تقصي الحقائق. ونعتقد أنه من الضروري أن يطلب من الأمين العام إعداد تقرير بالارتكاز على جميع المعلومات المتوفرة عن أحداث جنين. ولا يسع المجتمع الدولي أن يسمح لإسرائيل بالتمتع بحق النقض إزاء محاولات التحقيق من أجل تقصي الحقائق المتعلقة باحتمال ارتكاب المجازر وجرائم الحرب في جنين وفي غيرها من الأراضي المحتلة. ومثلما ذكر الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن، فإن الظلال التي ألقت بثقلها على أحداث جنين ستظل قائمة في غياب بعثة تقصي الحقائق.

إن مجلس الأمن لا يسعه بعد الآن أن يتجاهل ثقافة الإفلات من العقاب التي يبدو أن إسرائيل تتمتع بها. فتعنت الدولة الإسرائيلية أخذ يبدد مصداقية الأمم المتحدة ومكانتها الشرعية ككل. فلقد دعا قرارا مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية دونما إبطاء. ولا يزال يتعين على إسرائيل أن تسحب قواتها. أما قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، فقد رحب بمبادرة الأمين العام بإرسال بعثة لتقصي الحقائق والتحقيق في أحداث جنين. إسرائيل رفضت التعاون مع الأمين العام وحملته على حل فريقه. ومع ذلك، فإن الجميع يشهدون الآن ما حققة الخراب والدمار الذي خلفه الجنود الإسرائيليون في مقر السلطة الفلسطينية، وبطبيعة الحال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى مجلس الأمن أن يتخذ موقفا الآن وإلا سيشعر بالذنب حيال التطبيق الانتقائي لسلطاته وعدم الثبات في كفالة الامتثال لقراراته. علاوة على ذلك، إذا فشل المجلس في فرض العقوبات بسبب عدم الامتثال لقراراته، فإن قدرته على الوفاء بميثاقه ستتعرض للتقويض الكامل، كما ستتعرض مصداقيته للضرر.

وفي يوم الاثنين الماضي، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اجتمع في ديربن، جنوب أفريقيا، وزراء البلدان التي تمثل حركة عدم الانحياز، وأعربوا عن غضبهم إزاء أعمال القتل المتعمد والدمار الواسع والاعتداءات الأخرى التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التقارير عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة في مخيم جنين للاجئين وفي مدن فلسطينية أخرى. ولقد شارك في الاجتماع الوزراء الذين يمثلون حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس أيضا.

ودعا الوزراء إلى الانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من المدن الفلسطينية تنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وأعربوا عن تضامنهم الكامل مع الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية ياسر عرفات ودعمهم له. وكانوا يتطلعون إلى فريق تقصي الحقائق التابع للأمين العام، وهو الفريق الذي اعتقدوا أن من شأنه أن يؤكد احتمال ارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. وتوقع الوزراء أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في صون السلم والأمن.

إن أحدا لا يشك في أن الحالة في الشرق الأوسط معقدة. ومع ذلك تتوقع الدول الأعضاء من مجلس الأمن، وهو الهيئة الوحيدة الموكول إليها مهمة صون السلم والأمن، أن يصر على تنفيذ قراراته واحترامها. ومن المشجع ملاحظة التطورات الأخيرة التي حدثت في اليومين الماضيين، بما في ذلك رفع الحصار المفروض على رام الله. لذلك، يحدونا أمل في أن تغتنم إسرائيل هذه الفرصة لاحترام توافق الآراء الواسع للمجتمع الدولي بهدف الانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية. وإلا سيظل من الصعب إلى أجل غير مسمى استئناف عملية السلام طالما الدبابات الإسرائيلية تحيط بالقرى الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو، وأن أتمنى لكم كل النجاح.

إن البيان الذي أدلى به بعد ظهر هذا اليوم الممثل الدائم لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيده تركيا، عبّر عن شواغلنا وآرائنا وتوقعاتنا الرئيسية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولكن اسمحوا لي أن أشدد بإيجاز على بعض النقاط في هذا التجمع الهام لمجلس الأمن.

فبعدما رشح في الأسابيع الماضية ورأته أعين المجتمع الدولي، يتساءل المرء إن كان هناك المزيد من الكلام عن الصراع بين إسرائيل وفلسطين. ثمة شيء واحد أكيد هو: أن الصراع ولّد أخطر حالة إنسانية في المنطقة على مدى عقود من الزمن. ونشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لم يكتمل بعد. وطالما أن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية لا يزال يتعين إنجازه، فإن شواغلنا لن تتبدد.

واحد التطورات المشجعة وإن كانت متواضعة هو رفع الحصار المفروض على المقاطعة، وهي مقر الرئيس عرفات في رام الله. ولقد شعرنا بالجزع إزاء الحصار، ولم نقبل أبدا هذه المعاملة المهينة للزعيم الشرعي لفلسطين ورئيسها. ويحدونا الأمل في أن يحترم الجميع احتراما كاملا الاتفاق الذي مهد السبيل أمام رفع الحصار. ونأمل أيضا ونتوقع أن تحل المواجهة القائمة حاليا في كنيسة المهد المقدسة

في بيت لحم بطريقة سلمية، وأن ترفع جميع القيود المفروضة على السكان المدنيين دونما إبطاء.

إن عزم تركيا الثابت ضد الإرهاب وجميع أشكال العنف معروف جيدا. وكلما نلتقي في هذه القاعة ونناقش الحالة في الشرق الأوسط، تدين تركيا العنف والإرهاب بأشد العبارات الممكنة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية اللاأخلاقية على الشعب الإسرائيلي. ولطالما حذرنا الطرفين من العواقب الوخيمة الناجمة عن استعمال العنف. ولا نزال نرى أن إدانة الإرهاب والعنف واتخاذ تدابير فعالة ضدهما يمكن أن توفر الأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه السلام.

وقبل عدة أيام، في وجه الحالة الماثلة الفالتة عن السيطرة ، رؤي أن من الضروري أن يتدخل طرف ثالث تدخلا ميدانيا فعالا. وضممنا صوتنا إلى من يرون ذلك، وخاصة إلى صوت الأمين العام، الذي دعا إلى عمل موحد وحازم من قبل المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين. ورحبنا بجهوده النشطة التي لا تكل ودعمناها، بما في ذلك مبادرته لإنشاء فريق لتقصي الحقائق يهدف إلى جمع معلومات دقيقة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي وقعت في مخيم جنين للاجئين. وقد أصبنا بخيبة أمل عميقة لفشل هذه المبادرة وبالتالي عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وإننا نشاطر الأمين العام الآراء التي أعرب عنها بشأن هذا الموضوع في رسالته المؤرخة ١ أيار/مايو الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

وكان اجتماع الأمين العام أمس بمجموعة الأربعة في واشنطن العاصمة، خطوة أخرى إلى الأمام وساعد على بعث آمالنا من جديد في المستقبل. ونحن مقتنعون بأن العناصر الثلاثة للاستراتيجية التي وضعت مجددا ذات أهمية ولا غنى عنها.

وتركيا، بموقفها الفريد إزاء الطرفين، ظلت تضطلع دائما بدور توفيقي في حل قضية الشرق الأوسط. وبينما كانت الأزمة الأخيرة تتصاعد ظللنا على اتصال دائم بالطرفين وحاولنا أن نكون مفيدين في السعي إلى حلول مقبولة لكليهما. ومؤخرا قام وزير الخارجية التركي، السيد جيم، مع نظيره الإغريقي، السيد باباندريو، بزيارة إلى إسرائيل وفلسطين في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. وأجرى الوزيران اجتماعات مشتركة رفيعة المستوى مع كلا الطرفين، بما في ذلك رئيس الوزراء شارون والرئيس عرفات، وأجريا مشاورات أخرى. وهذه المبادرة التي رحب بها الطرفان، لم تؤكد من جديد التزام تركيا المستمر تجاه الشرق الأوسط فحسب، ولكنها أظهرت أيضا مثلا فريدا للوئام والحوار بين بلدين متجاورين معروفين باختلاف وجهات نظرهما بشأن العديد من المسائل.

إن تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين ذات أهمية كبيرة وملحة. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت تركيا مساعدة إنسانية طارئة إلى جمعية الهلال الأحمر التركي من أجل تخفيف معاناة أشقائنا الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإننا نخطط أيضا لزيادة تبرعنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بالنظر إلى مناشداتها العاجلة.

وإننا جميعا نعلم أن الطريق إلى إحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط شاق ووعر، ولكننا نؤمن إيمانا قويا في ذات الوقت بأنه قابل للتحقيق. ولبنات البناء الرئيسية معروفة تماما. فقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام تمثل المعالم الرئيسية على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم. والرؤية السياسية مضمنة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠٢)، الذي يتصور قيام دولتين في الشرق الأوسط، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في داخل

حدودهما المعترف بها دوليا. وفي هذا السياق، فإن المبادرة السعودية التي قدمها ولي العهد الأمير عبد الله واعتمدتها الجامعة العربية قد تؤدي أيضا دورا هاما. فدعونا نأمل أن تبدي كل الأطراف المعنية التصميم والالتزام الضروريين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تركيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالترحيب بحقيقة أن الرئيس عرفات استعاد حريته في ١ أيار/مايو. وإننا نعرب أيضا عن تقديرنا لحكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على جهودهما المبذولة في نقل السجناء المتهمين بالتورط في اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي السابق وفي مسألة شحنة الأسلحة، من مدينة رام الله ومراقبة احتجازهم في سجن فلسطيني في مدينة الخليل.

ورحبت حكومة اليابان، شأنها شأن العديد من الحكومات الأخرى في المجتمع الدولي، بفكرة إرسال فريق لتقصي الحقائق لتحصيل معلومات دقيقة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في مخيم اللاجئين بجنين على نحو ما اقتُرح في قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وكنا نعتقد أيضا أن فريق تقصي الحقائق، الذي أعلن تشكيله في ٢٢ نيسان/أبريل، سيعد تقريرا دقيقا وموثوقا يقدمه إلى الأمين العام. ومن ثم فإن من دواعي الأسف العميق أن الأمين العام، بسبب الاعتراضات التي أثارتها الحكومة الإسرائيلية، اضطر إلى الإعراب أمس عن اعتزامه حل فريق تقصي الحقائق. والتطور المؤسف في مسألة فريق تقصي الحقائق بشأن مخيم اللاجئين في جنين قد أضعف سلطة ومصداقية مجلس الأمن بقدر كبير، ونأمل أن يتخذ المجلس موقفا واضحا بشأن هذه المسألة.

وتشعر الحكومة اليابانية بالقلق إزاء الأحوال الإنسانية التي ظل يواجهها الشعب الفلسطيني ولذلك قررت أن تقدم، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة إنسانية طارئة للشعب الفلسطيني تبلغ حوالي ٣.٣ مليون دولار. واستجابة لنداء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تعهدت الحكومة اليابانية بتقديم مساعدة طبية وصحية تبلغ قيمتها حوالي ١,٢ مليون دولار. وندرس الآن إمكانية تقديم مساعدة إنسانية إضافية حسب الحاجة.

وعلى الرغم من المصاعب، يجب استمرار الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء في المنطقة. وظلت حكومة اليابان تحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا على الاستجابة بشكل إيجابي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق وقف لإطلاق النار واستئناف عملية السلام. ومؤخرا دافعت وزيرة خارجية اليابان السيدة كاواغوتشي، عن أن انشغال المجتمع الدولي بالأمر على عدة مستويات، بمشاركة عملية المنحى من اليابان، كان ضروريا بغية إعادة عملية السلام بسلاسة إلى مسارها ما إن يتم تحقيق وقف إطلاق النار. وحُددت ثلاثة عناصر يجب متابعتها في آن واحد.

أولا، من الضروري ضمان تنفيذ اتفاق وقف لإطلاق النار وتعزيز العملية السياسية الجارية من خلال مؤتمر دولي.

ثانيا، من الضروري تعزيز الاستقرار والتنمية الإقليميين، اللذين يمثلان ثمار السلام. وأحد السبل للقيام بذلك قد يكون استئناف المسارات المتعددة الأطراف لعملية السلام الرامية إلى قيام مشاريع تعاونية إقليمية.

والعنصر الثالث يتألف من تدابير لبناء علاقة واسعة من الثقة المتبادلة بين الجانبين. واليابان مستعدة لاستضافة محفل يجمع الفلسطينيين والإسرائيليين معا، يمثل طائفة واسعة من الميادين والمنظورات المتنوعة لإجراء مناقشة بشأن التعايش السلمي بين الشعبين وتصور الدولة الفلسطينية في المستقبل.

وفي هذا الصدد، نرحب بمختلف الأفكار التي قدمها أمس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد باول، بعد اجتماع مجموعة الأربعة في واشنطن العاصمة، والتي تشمل عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر من هذا الصيف.

وأود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة اليابانية مصممة على مواصلة تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما أشكر سلفكم سعادة السفير لافروف، الممثل الدائم لروسيا، على الجهود الفاعلة التي بذلها في إدارة المجلس خلال الشهر المنصرم.

كما أنني أؤيد ما جاء في بيان ممثل السودان باسم المجموعة العربية.

إن انعقاد اجتماعنا اليوم إنما يجسد القلق الدولي إزاء الأسلوب الذي يتبعه مجلس الأمن في معالجة واحد من أخطر التطورات المؤلمة والمتصل بأقدم وأعقد البنود المدرجة على جدول أعماله، أي قضية الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين واستمرار مشكلة الشرق الأوسط.

فبالرغم من جملة قرارات المجلس الأخيرة ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي حرص على صياغته وتبنيه الوفدان الأمريكي والبريطاني، ودعا، في جملة أمور، الحكومة الإسرائيلية إلى التعاون مع فريق تقصي الحقائق الهام الذي شكله الأمين العام للكشف عن جرائم الحرب التي اقترفت داخل مخيم جنين، فإننا، وللأسف الشديد، فوجئنا بأن هذه الدول هي نفسها التي كانت سباقة لفرض أشكال من التراجع عن ما جاء في هذا القرار من تعهدات قانونية ملزمة للحكومة الإسرائيلية، وذلك لتمرير فشلها في إقناع هذه الحكومة بالامتثال للقرارات الدولية.

إن ما وقع في مخيم جنين غير قابل على الإطلاق للتشكيك أو التبرير. فجميع الدلائل والمعلومات أكدت بوضوح تام وقوع جريمة حرب إسرائيلية منهجية داخل هذا المخيم يعاقب عليها القانون الدولي. وإلا، كيف يفسر العالم مظاهر القتل والدمار الشامل لجميع مباني ومرافق هذا المخيم على رؤوس المئات من سكانه، وإجراءات الإغلاق العسكري المحكم التي فرضتها قوات الاحتلال أمام جميع ممثلي وكالات الإعلام والإغاثة الدولية للدخول إلى هذا المخيم، بما فيهم عناصر الأمم المتحدة المستقلين. ولماذا تعمدت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وعلى مدار ١٢ يوما من المفاوضات مع الأمين العام اللجوء إلى تهميش، ومن ثم، عرقلة وصول فريق تقصي الحقائق إلى مخيم جنين؟ أليست معظم نتائج هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية كافية لفهم أبعاد أهداف المحاولات المستميتة التي بذلها المسؤولون الإسرائيليون للتملص من مسؤولياتهم وعواقب ما اقترفته قواتهم من جرائم حرب خطيرة لا يجوز السكوت عنها أو التهاون بشأنها مهما طال زمن وقوع هذه الجرائم؟

إننا إذ يؤسفنا بشدة عدم تجاوب مجلس الأمن والأعضاء الفاعلين فيه لمطالب المجموعة العربية وغيرها من

الدول المحبة للسلام والداعية للإبقاء على فريق تقصي الحقائق باعتباره يشكل الآلية المخولة بموجب القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) للكشف عن حقائق وملابسات ما وقع من مجازر حرب داخل هذا المخيم، فإننا نعتبر هذا الإجراء، بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها هذه الأطراف للضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على التعاون مع هذا الفريق، لم تكن كافية على الإطلاق، بل كانت متهاونة إلى حد بعيد مع سياسة الرفض والتحدي الإسرائيلي الصارخ الذي لم يسبق له مثيل، وهو ما يتنافى مع أحكام الميثاق والقرارات الدولية وكافة النظم والبروتوكولات التي تحكم العلاقات الدولية، بما فيها اتفاقيات حقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة، وغيرها من الاتفاقيات المعنية بالقضاء على الاستعمار والاحتلال ونبذ الإرهاب الدولي المنظم.

إننا إذ نعرب عن خيبة أملنا إزاء الأسلوب غير المتوازن الذي ما زال يتبعه مجلس الأمن لاتخاذ القرارات المتصلة بتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحال حتى الآن دون ضمان أبسط متطلبات حماية الشعب الفلسطيني، فإننا اليوم نطالب، بقوة، الأمانة العامة للأمم المتحدة والأعضاء الفاعلين في مجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهم الكاملة التي نص عليها الميثاق، بعيدا عن سياسة ازدواجية المعايير والتحيز لصالح الجانب الأقوى ضد الجانب المعتدى عليه والأضعف في هذه المعادلة.

وإننا نؤكد في هذا السياق على عدة نقاط، أولا، ضرورة قيام المجتمع الدولي بإدانة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال للأراضي الفلسطينية، لما ارتكبته من جرائم حرب داخل مخيم جنين وغيرها في أرجاء المناطق الفلسطينية، ورفض كافة محاولاتها الفاضحة لتبرير جرائمها في هذا المخيم في إطار مكافحتها لما تسميه بالإرهاب.

ثانيا، ضرورة تحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، والتي تحتم إجراء التحقيق في ملابسات الجرائم الإسرائيلية في جنين، وذلك في إطار آلية واضحة ومحددة وملزمة بهدف تحديد المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن ارتكاب هذه الجرائم النكراء لتقديمهم للعدالة، على غرار الأسلوب الذي اتبعته الأمم المتحدة لمعالجة جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا ورواندا.

ثالثا، ضرورة لجوء المجتمع الدولي إلى الفصل السابع من الميثاق لاتخاذ الإجراءات الفاعلة والرادعة لسياسات التحدي الإسرائيلي للقرارات الدولية، وبما يكفل انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية، وفك الحصار الذي تفرضه على كنيسة المهد في مدينة رام الله، ووقف عمليات القتل والتدمير التي ترتكبها ضد أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته ومؤسساته، والإفراج عن الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين، ووقف سياسة عرقلة وصول المساعدات وإمدادات الإغاثة إلى المناطق والسكان المتضررين بفعل اجتياحها العسكري الأخير.

رابعا، التعامل مع إسرائيل في إطار قرارات الشرعية الدولية كقوة معتدية وقائمة بالاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتطلب إرسال قوات دولية تابعة للأمم المتحدة تكفل حماية الفلسطينيين، واستعادة أراضيهم، وتوفير المناخ المناسب لإعادة ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية من مؤسسات وبنى أساسية وبرامج وطنية اجتماعية واقتصادية وثقافية تنموية داخل الأراضي الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهنئة وفدي لكم، سيدي الرئيس،

على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. كما أشكر سلفكم، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الطريقة القديرة التي أدار بها مداولات المجلس في منعطف دقيق من التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

ما زالت إندونيسيا تشعر بالقلق العميق إزاء المأساة الإنسانية التي تحيق بشعب فلسطين. إن محنة السكان المدنيين في العديد من البلدات والمدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية لا تزال تتفاقم مع الافتقار حتى إلى الضروريات الأساسية من الغذاء والإمدادات الطبية. ويزعجنا بنفس القدر استمرار الحصار على كنيسة المهد في بيت لحم، وهي إساءة بالغة للمجتمع الدولي الذي يدين هذا العمل. وفي الوقت نفسه، فإننا لا نزال غير مدركين بعد لحقيقة ما حدث في جنين – من حيث حجم الخسائر بالأرواح ومدى الخراب المادي الذي حل بها.

ووفدي يقدر جهود الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، بإرسال فريق لتقصي الحقائق بغية الحصول على معلومات دقيقة عن الأحداث الأخيرة في جنين. غير أن زيارة الفريق لم تتم، مع الأسف، لعدم إبداء التعاون من جانب الحكومة الإسرائيلية، رغم المساعي التي بذلت بدون كلل لتبديد شواغلها. وهذا لا يمكن إلا أن يشكل تحديا آخر لإرادة المجتمع الدولي. لذا، فإن حل فريق تقصي الحقائق ترك الآن فراغا في ظل الحالة الحقيقية السائدة على أرض الواقع. وكان من مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تصبح الحقائق القائمة على أرض الواقع معروفة حتى يمكن اتخاذ الإجراء المناسب لمنع المزيد من التدهور في المأساة الإنسانية.

وحقيقة أن إسرائيل ما زالت تضرب بقرارات مجلس الأمن عرض الحائط ينبغي ألا تقلل على الإطلاق من الضغط على حكومتها. بل على العكس، نظرا لأن مصداقية المجلس في خطر، يلزم على المجتمع الدولي أن يواصل مطالبته بأن تنفذ السلطات الإسرائيلية بالكامل قراريه ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) على وجه السرعة. وفي رأي وفدي لا يمكن، أن تكون هناك راحة من هذه الأزمة المتصاعدة إلا إذا حدث انسحاب فوري لجميع القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أخيرا، يتعين على المجلس الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ إجراء حازما وفوريا، بما في ذلك نشر قوة الأمن الدولية التي طال انتظارها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يمكنه ببساطة أن يظل سلبيا في مواجهة هذه الحالة الخطيرة وغير المحتملة، بكل ما يصحبها من خسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية وعواقب على السلم والأمن الإقليميين. ونأمل بجدية أن يسهم اجتماعنا اليوم في وقف العنف وإراقة الدماء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

أود أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البرازيل يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فونسيكا (البرازيل) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بالرغم من قصر الوقت أود أن أخبركم، سيدي، بمدى سعادة الوفد المغربي برؤيتكم تترأسون المجلس. لقد سنحت لي فرصة للإعجاب بمهاراتكم قبل أن تكونوا رئيسا بفترة طويلة. وإني أعرف بوضوح رؤيتكم واستعدادكم العام للاستماع إلى الآخرين والتحدث عن قضايا لا تشغلكم بشكل مباشر ولكنها ذات أهمية لكم أنتم كشخص يتمنى السلام والتفاهم بين جميع الأمم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم شخصيا على كل الجهود التي بذلتموها.

لقد خاطب بلدي المجلس مرات عديدة خلال الأسابيع القليلة الماضية. فاستنكر غزو إسرائيل للمدن الفلسطينية وأدان تدمير البنية الأساسية وكل الموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية، التي أنشأتها بالمساعدة الدولية – ومن بينها مساعدة كبيرة من الاتحاد الأوروبي – حتى تخدم شعبها.

كل شيء الآن دُمر تقريبا. وكما يعلم كل واحد منا، لم يكن هذا التدمير ضرورة عسكرية، بل استهدف ببساطة تحطيم ما قضت السلطة الفلسطينية ١٠ أعوام في بنائه حتى تُعد لقدوم دولتها الفلسطينية.

لقد دُمرت المدارس والمستشفيات. ودُمرت مراكز اجتماعية ومكتبات. كما دُمرت سجلات الأرشيف – ورأينا هذا ينقل نقلا حيا على شاشات التلفزيون – بما في ذلك سجلات النظام التعليمي الوطني الفلسطيني. وهكذا يتم على نحو متزايد الزج بشعب بأكمله في حالة لا يمكن له فيها إلا أن يشعر بالمرارة واليأس.

وتكلمنا أيضا عن مذبحة جنين. العالم كله صدمته الصور التي شاهدناها – صور للكارثة الإنسانية التي ستترك أثرا لا يمّحي من ذاكرة العديد من الأجيال الفلسطينية القادمة. ومما يؤسف له أن هذا لن يؤدي إلا إلى إشعال دورة لعينة من الكراهية. ولقد أيدت روايات موظفين مدنيين دوليين ومنظمات حقوق الإنسان مدى خطورة الجرائم المرتكبة في جنين – مدينة اللاجئين والفقراء.

كذلك نعلم أن الإسرائيليين أنكروا كل شيء تماما، فأنكروا حقيقة الصور التي رأيناها جميعا وأنكروا الأدلة. لقد اختبأوا خلف الإعلان بأن هذه هي الطريقة التي تدار بها العمليات الحربية عادة.

وأود أن أذكر بإيجاز بأنه في ظل هذه الظروف كان الأمين العام، السيد كوفي عنان، قد قرر، بعد التشاور مع إسرائيل وبلدان أخرى هامة، أن ينهض بمسؤولياته وفقا للميثاق وقرر – كما حدث في حالات أخرى عديدة مثيرة للخلافات – أن يرسل فريقا لتقصي الحقائق حتى يتمكن من تحديد ما حدث بالضبط. والأشخاص المشاركون كانوا سيبلغون فقط عما حدث.

و لم تكن المسألة مسألة إصدار أحكام تقديرية أو تقييم الحالة – ناهيك عن اتهام أي أحد مسبقا أو البدء بإجراءات قانونية. وإن قرار الجمعية العامة ٥٩/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ – الذي اقتبست إسرائيل نفسها عنه – يحدد طابع عمل بعثة تقصي الحقائق، وهو مجرد الإبلاغ عما حدث، بدون أية اعتبارات أخرى.

ولقد رحّب مجلس الأمن، من خلال القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل، بمبادرة الأمين العام من أجل الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين عبر فريق لتقصي الحقائق. ونال الأمين العام تأييد المجتمع الدولي بأسره في إنشاء فريق مكون من شخصيات بارزة عُرفت، من خلال أعمالها، بمترلتها الأخلاقية التي لا تشوبها شائبه وباقتدارها.

ثم أثارت السلطات الإسرائيلية الاعتراض بعد الآخر لدى السيد كوفي عنان، الذي دخل بعد ذلك في مناقشات

مكثفة مع خبراء عديدين هنا في نيويورك. وأمدهم بكل التوضيحات والضمانات التي طلبوها. وبعد كل ذلك أبلغهم بقراره إرسال فريق لتقصي الحقائق، الذي كان من المزمع أن يغادر يوم ٢٩ نيسان/أبريل.

وطلب مجلس الوزراء الإسرائيلي التأجيلات، التي تبين بصراحة أنها ذريعة لتأجيل بعد تأجيل - من السبت إلى الأحد إلى الاثنين، وهلم جرا - وأخيرا رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي صراحة التعاون مع فريق الأمم المتحدة. ولم يكن طبعا لدى السيد كوفي عنان خيار سوى أن يخلص إلى الاستنتاجات التي خلص إليها.

ويود المغرب أن يعلن تأييده التام للأمين العام. وإننا نشيد بالنهج المتفتح جدا الذي اتخذه بينما كان يقف في نفس الوقت بحزم خلف المبادئ والقيم التي تشكل أساس هذه المنظمة. ومن الواضح أنه لم يكن ثمة شك في أن إسرائيل تملي شروطها أو تفرض الأشخاص الذين تريدهم والكيفية التي تريد بها لبعثة تقصي الحقائق أن تعمل. وكان الأمين العام بالغ الوضوح بالنسبة لتلك النقطة، وكان تصرفه سليما.

علاوة على ذلك فإن الفريق، على عكس ما قالته إسرائيل، لم يكن بحاجة إلى ترخيص من إسرائيل بالذهاب إلى جنين، وذلك لأن جنين تقع في أراض محتلة. وكانت إسرائيل تعلم جيدا أنها برفضها التعاون مع الأمم المتحدة تحكم على الفريق بالإخفاق، وهو ما حدث. بيد أن ما هو أخطر من ذلك الإخفاق أن مصداقية الأمم المتحدة ذاتها هي الآن في خطر. بل لقد جاء في الصحف اليوم إن هذا المسلك قد أحال الأمم المتحدة إلى أضحوكة. وذلك أمر يبعث على القلق البالغ فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، لأن لنا جميعا، وحتى إسرائيل، مصلحة في الحفاظ على الأمم المتحدة.

وقد وجّه الأمين العام رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يوم ١ أيار/مايو، أي بعد انقضاء ١٢ يوما على اتخاذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بالإجماع. وذكر أنه قرر حل فريق تقصي الحقائق، ولكنه بقراره حل هذا الفريق جعل إسرائيل تدرك أيضا المسؤوليات التي تقع على عاتقها. إذ تحدث السيد كوفي عنان بعبارات دبلوماسية عن الظل الطويل الذي سيبقى مخيما على الأحداث في جنين ما لم يتم فعل شيء. ومن دواعي الأسف أن الظل الطويل المذكور سيظل أيضا يخيم قاتما على المؤسسات الإسرائيلية ما لم يسلط ضوء على تلك الأحداث. فالضحايا يندبون موتاهم ويطالبون بالعدالة.

بعد هذا أقول إن الأمور لا يمكن أن تتوقف عند هذا الحد. فقد وجه تحدٍ إليكم يا سيدي الرئيس وإلى المجلس، ويجب على المجلس أن يهب لملاقاته. ولا يمكن أن يصاب العالم بالشلل لأن إحدى الدول الأعضاء ترفض أن تتعاون معه. ولا بد أن يستمر العمل في استيضاح ما حدث في جنين بالاستعانة بجميع الموارد المتاحة. ولا بد من تعبئة الأمانة العامة وكل ذوي النوايا الحسنة. ولا بد من وضع تقرير بشكل أو بآخر، إن لم يكن من خلال سبل الوصول المباشرة، فمن خلال سبل الوصول غير المباشرة. وكما يقول المثل المغربي السائر: ”إنك لا يمكن أن تخفي الشمس بغربال“، وشمسنا هي الأمم المتحدة.

وفوق كل هذه التطورات المأساوية، يحدونا الأمل العارم في أن تحرز الجهود الجاري بذلها حاليا لإحياء عملية السلام تقدما سريعا. ولذلك نود أن يلقي الفلسطينيون والإسرائيليون نظرة أخرى على المستقبل. فالسلام في المنطقة وفي أرجاء العالم بأسره في الميزان. ونعلم أن قادتنا، ولا سيما قائدنا جلالة الملك محمد السادس، قد بذلوا قصارى وسعهم خلال الأسابيع القليلة الماضية من أجل الإسهام في الجهود التي تبذلها سائر الجهات الفاعلة. وشاركت المملكة المغربية

مشاركة نشطة في إقرار مؤتمر قمة بيروت العربية لمبادرة السلام التي أطلقها سمو الأمير عبد الله ولي عهد السعودية. ونحن اليوم على استعداد للتشجيع على عقد مؤتمر دولي من نفس هذا المنطلق، استنادا إلى مبدأ الأرض في مقابل السلام وإلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، وهذا إطار قانوني معروف الآن جيدا في هذا الصدد.

ويجب في الوقت ذاته تنفيذ قرارات المجلس، بدءا بالقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وانتهاء بالقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، بما في ذلك القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). ويجب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، لأنه لا يوجد خيار آخر. ومن ثم يتسنى للمفاوضات أن تبدأ، ويكون في مقدور الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين في نهاية المطاف أن يتطلعوا إلى المستقبل في شيء من الأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود بادئ ذي بدء أن نتوجه إليكم بالشكر يا سيدي على عقدكم هذه المناقشة، وأن نرجو لكم كل نجاح خلال فترة رئاستكم للمجلس. فما تتمتعون به من مقدرة وحنكة دبلوماسية أمر ندركه جميعا، ولا شك لدينا في أنه سيحالفكم التوفيق.

ومن الواضح اليوم، وربما أكثر من أي وقت مضى، أنه لا بديل عن السلام في الشرق الأوسط، وأنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. كما أن من الواضح أن الطرفين بحاجة إلى أن يمد طرف ثالث إليهما يد المساعدة في العثور على مخرج من الحالة الراهنة. ولهذا السبب نعرب عن ترحيبنا بما أعلنه وزير الخارجية كولن باول بالأمس في واشنطن العاصمة، خلال اجتماع اللجنة ''الرباعية''، فيما يتعلق بعقد مؤتمر سلام دولي في حزيران/يونيه المقبل. ونتفق مع وزير الخارجية باول في رأيه من أن المؤتمر المذكور ينبغي أن يناقش على نحو متكامل المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة على الأصعدة السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني. ويحدونا الأمل في هذا السياق، شأننا شأن غيرنا من أعضاء المجتمع الدولي، في نجاح مبادرة السلام السعودية التي اعتمدها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت فضلا عن الجهود الدبلوماسية الجاري الاضطلاع بها من قِبل الولايات المتحدة وأعضاء اللجنة ''الرباعية''.

ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن رام الله، بتعاون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والذي أتاح للرئيس عرفات أن يستعيد حريته في التنقل. ونرى أن ثمة نافذة جديدة الآن تطل منها فرصة لاستئناف القيام بحوار سياسي لا غنى عنه. ولذلك فمن الضروري أن ينبذ الطرفان العنف ويتخذا التدابير التي تؤدي إلى تهيئة جو تسوده الثقة.

وتدين الأرجنتين بقوة جميع أعمال العنف والإرهاب والاستفزاز والتدمير، ولا سيما الهجمات العشوائية على السكان المدنيين. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا الشواغل التي أعرب عنها رؤساء دول مجموعة ريو في مؤتمر القمة الذي عقدوه مؤخرا بسان خوسيه، في كوستاريكا، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية في كنيسة المهد في بيت لحم، ونطلب إلى كلا الطرفين أن يحترما سلامة الأماكن المقدسة وحرمتها، وحرية الوصول إليها.

وقد برهنت الأسابيع القليلة الماضية على أن العنف لا يولد إلا المزيد من العنف والبغضاء. ونهيب بكلا الطرفين أن يمتثلا لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) امتثالا كاملا. ويجب على السلطة الفلسطينية أن

تدين كافة أعمال الإرهاب بشكل قاطع وأن تعاقب عليها. أما إسرائيل فلا بد من جانبها أن تنسحب من الأراضي المحتلة. وتؤيد الأرجنتين القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في ١٩ نيسان/أبريل، والجهود المكثفة التي يبذلها الأمين العام منذ ذلك الوقت لإيفاد فريق لتقصي الحقائق إلى مخيم جنين للاجئين.

ونأسف لأنه تعذر إجراء التحقيق. ونعتقد بأن الفريق كان سيجري مهمته في الميدان بأسلوب مهني وموضوعي.

أخيرا، تكرر الأرجنتين تأكيد دعمها للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ ولحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة المتمتعة بمقومات الحياة؛ ولحق إسرائيل غير القابل للتصرف في العيش في سلام ضمن حدود آمنة يعترف بها المجتمع الدولي، وبشكل خاص دول المنطقة. وندعو الطرفين إلى التصرف بشعور حقيقي من التفاهم وتقديم التنازلات المتبادلة الضرورية لكي تصبح رؤية المنطقة التي تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، بسلام جنبا إلى جنب، من الإنجازات الأولى للألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأشكركم على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب بشأن قضية هامة لا تزال تحتل مركز اهتمام المجتمع الدولي بأسره. وأود أيضا أن أشكر السفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي للأسلوب الممتاز الذي أدار عمل المجلس في نيسان/أبريل.

لقد توصلت المنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان إلى توافق في الآراء بشأن ارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم حرب أثناء توغله الأخير في المناطق المحتلة، وخصوصا في مخيم جنين للاجئين. وبعد أن زارت هذه المنظمات المناطق المتضررة بالحرب، وثّقت الأعمال الوحشية التي ارتكبها الإسرائيليون. وكشفت عن الأدلة التي تشير بكل وضوح إلى لجوء الإسرائيليين إلى القوة العشوائية والمفرطة: إطلاق النار من المروحيات، وهدم البيوت بالجرافات، والقتل العمد وغير القانوني للمدنيين الفلسطينيين واستعمال هؤلاء المدنيين كدروع بشرية - وهي تدابير من الواضح أن القانون الإنساني الدولي يحرمها. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب واضحة جدا للعيان نقلتها وسائط الإعلام الدولية على نطاق واسع ويمكن أن توثق بسهولة نسبيا.

ومن الواضح جدا أن الإسرائيليين أعاقوا إجراء تحقيق رسمي في عدوانهم بغية تفادي الكشف عن الأدلة على المذابح التي ارتكبتها قواتهم في جنين وفي أماكن أخرى من المناطق المحتلة. وهم بذلك يريدون، دون جدوى، إخفاء أيديهم الملطخة بدم اللاجئين الفلسطينيين الأبرياء. ويحاولون في نهاية المطاف، مواصلة التصرف في ظل الحصانة التي يتمتعون بها بالتواطؤ مع أولئك الذين يعتمدون على القوة وحدها في إدارة سياستهم الخارجية.

ويعرب الرأي العام العالمي عن الفزع إزاء الظروف التي أدت إلى القرار القاضي بحل لجنة تقصي الحقائق التي تقرر إيفادها إلى مخيم جنين للاجئين. و اعتبر هذا القرار مثالا آخر على ازدواجية المعايير التي شلت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة جدا. وسوف يلقي رضوخ الأمم المتحدة لرفض

إسرائيل التعاون مع اللجنة لسوء الحظ بظل مديد على نشاط مجلس الأمن لوقت طويل في المستقبل ويؤثر على كفاءته ومصداقيته في التعامل مع الأزمات الحالية والمقبلة.

ومن سوء الحظ أن يثبت مرة أخرى أن مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها إلى حد ما، لا حول لهما ولا قوة تجاه الحماية الممنوحة للنظام الإسرائيلي. وليس من قبيل المبالغة من جانبي أن أشير إلى أن ما حدث لفريق تقصي الحقائق في جنين كان ضربة لمصداقية مجلس الأمن وسلطته. من الآن فصاعدا، هذه هي الأسئلة المهمة التي ينبغي أن تطرح. هل يمكن أن يعتبر أي جهد يبذله المجلس لفرض تنفيذ قراراته مشروعا في نظر الشعوب عبر الكرة الأرضية؟ وكيف تأمل الأمم المتحدة أن تفرض أي عملية تفتيش أو تحقيق في المستقبل بعدما تراجعت طوعا عن عملية أذنت بها لجنين؟

وعلى الرغم من أننا نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام وممثلوه لتخفيف تأثير الأعمال الوحشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، فإننا نعتقد بأن حل فريق تقصي الحقائق كان سابقا لأوانه، وكان لا يزال يتعين استنفاد الجهود اللازمة للوفاء بولايته. ولربما كان بإمكان الفريق الوفاء بولايته باستخدام وسائل أخرى غير زيارته لمسرح الجرائم.

ونحن نشاطر سائر العالم الاقتناع بأن احتلال إسرائيل للأراضي العربية، سواء الفلسطينية أو السورية أو اللبنانية، يحتل قلب الأزمة والصراع في الشرق الأوسط. ومن قبيل النفاق والخداع تجاهل مثل هذا الأساس المركزي والمحوري للأزمة، والقيام بدلا من ذلك، بمحاولة توجيه الانتباه إلى هذه الوسيلة المعينة أو تلك التي قد تستخدمها هذه المجموعة أو تلك.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء القرار القاضي بإجهاض لجنة تقصي الحقائق. ونستنكر فشل المجلس أيضا في اتخاذ إجراء قوي بموجب الفصل السابع من الميثاق لمنع الإسرائيليين من الاستخفاف بقراراته بشكل مستمر. ونعتقد بأن على الأمم المتحدة أن تستعمل كل الوسائل الضرورية لإجبار إسرائيل على الامتثال لطلبات المجتمع العالمي. ونرى أن من الضروري كفالة مثول الإسرائيليين الذين أمروا بارتكاب جرائم حرب والذين ارتكبوها فعلا ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمام العدالة. ومن الضروري أيضا أن يلقي المجتمع الدولي نظرة جديدة على مسألة ما إذا كان لا يزال باستطاعة نظام يميل بسهولة إلى ارتكاب الجرائم ضد الناس الأبرياء والاستخفاف بقرارات هذا المجلس ومبادئ القانون الدولي أن يطالب بمكان في منظمات العالم المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض،تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دياب (لبنان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرنا غاية السرور أن نراكم تترأسون هذا الاجتماع. ونحن واثقون بأن مجلس الأمن، تحت رئاستكم،

سيشهد شهرا مثمرا، بخاصة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

هذه لحظة تتسم بالارتباك بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. إن الحقائق واضحة. السلطات الإسرائيلية ألحقت توا ضررا بالغا بقضيتها ومصداقيتها برفض التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي رحبت بها هي نفسها.

والمجتمع الدولي له حق وعليه مسؤولية، على حد سواء، ليعرف بالضبط ما حدث في جنين. وما دامت السلطات الإسرائيلية ترفض فتح الباب أمام الرقابة الدولية، فإن السُحُب الداكنة حول هذه المسألة ستلقي بظلالها علينا بشكل مزعج. ومع ذلك، فإن هذه الإعاقة لن تمنع الحقيقة عن الظهور، كما تظهر الآن بالفعل عن طريق جهود وكالات مستقلة وعن طريق تقارير الأفراد الدوليين الموجودين في المنطقة. ويبدو من هذه التقارير أن هناك دليلا قويا على أن انتهاكات لحقوق الإنسان ومخالفات للقانون الإنساني الدولي ارتكبت، في الحقيقة، في الغارات على جنين.

وبينما نعرب عن تأييدنا التام لتقرير الأمين العام، السيد كوفي عنان، وعن تفهمنا قراره بإلغاء البعثة، لا يسعنا إلا أن نأسف لذلك القرار بأشد العبارات الممكنة. إننا نشجب محاولات التلاعب بممارسات مستقرة جيدا في تصريف مهام بعثات تقصي الحقائق ولا يمكننا أن نتغاضى عن كون احترام ونزاهة الفريق، الذي كان من المفروض أن يقوده رئيس جمهورية فنلندا السابق، السيد أهتساري، قد أثير حولهما الشك.

وإلى جانب النتائج المباشرة للقرار الإسرائيلي بعدم التعاون مع الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نسأل أنفسنا عن تأثير مسار الأحداث هذا على مصداقية وسلطة مجلس الأمن نفسه. إن مجلس الأمن لا يمكن أن يتصور أن يكون عنصرا ثانويا في البحث عن السلام في الشرق الأوسط. ولا أن تكون قراراته عرضة للازدراء أو التجاهل السافر من جانب أي طرف.

إننا نقدر تقديرا بالغا ضرورة المبادرات الرامية إلى حشد الضغوط على الأطراف لتتخذ خطوات حاسمة نحو حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط. وفي هذا الخصوص، نرحب بالمشاركة النشيطة من جانب أعضاء المجموعة الرباعية، على وجه الخصوص وبالدور الرائد الذي اضطلعوا به، ومن جانب قادة المنطقة الكثيرين للعمل كوسطاء في النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويسرنا أن الجهود التي بذلت مؤخرا سمحت بأن يرفع أخيرا الحصار الذي كان مفروضا على مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، مما يعيد إلى الرئيس عرفات، كما نأمل، حرية التحرك المطلوبة.

ومما يشجعنا أن نعلم أن المجموعة الرباعية مستعدة للدفع إلى الأمام باقتراحات لعقد مؤتمر وزاري يتناول بأسلوب شامل الجوانب الأمنية، والإنسانية، والاقتصادية والسياسية للأزمة. إلا أن هذا الاقتراح لم يتبلور بعد وعناصره ما زالت غامضة جدا.

إن المسألة المركزية التي لا بد من حلها في الشرق الأوسط ينبغي أن تتعلق بالاحتلال الأجنبي غير المشروع وإنكار حق تقرير المصير. والمجلس بحاجة إلى أن يكون واضحا وقاطعا بشأن هذه النقطة.

وبينما نجدد نداءنا بوقف كل أشكال العنف والإرهاب وقتل المدنيين الأبرياء، والإثارة والتحريض والتدمير، نناشد مرة أخرى من أجل الانسحاب التام للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن أجل تفكيك المستوطنات غير الشرعية، ومن أجل استئناف المحادثات السياسية مع السلطة الفلسطينية، وإنهاء الحصار العسكري

المفروض على كنيسة المهد. ونجدد أيضا نداءنا لكلا الطرفين ليبديا رغبة حقيقية في العمل من أجل السلام.

إننا لا نزال مقتنعين بأن المطلوب فورا هو وجود دولي فعال. لقد طال انتظاره كثيرا، وإننا نؤيد بكل طريقة ممكنة النداء الذي وجهه الأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذا الخصوص.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أعبر عن رغبة بلدي في التعاون بشكل نشيط في أي عمل يعتبره المجلس والمجتمع الدولي مناسبا في سعينا المشترك نحو حياة ومستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس وبأن أعرب عن ثقتنا المعتادة بكم وبفريقكم.

منذ وقت غير بعيد، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) مرحبا بمبادرة الأمين العام لجمع معلومات دقيقة عن الأحداث الأخيرة في جنين من خلال فريق لتقصي الحقائق. وعلاوة على ذلك، شرح المجلس أنه اعتمد ذلك القرار بالإجماع للإعراب عن قلقه بشأن الحالة الإنسانية الأليمة التي يعانيها السكان المدنيون الفلسطينيون، ودعا إلى المزيد من رفع القيود المفروضة، وعلى وجه الخصوص، تلك المفروضة على مخيم جنين للاجئين وعلى عمليات المنظمات الإنسانية. وأكد الحاجة الماسة إلى وصول المنظمات الطبية والإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين.

دعونا نتذكر إلى طلب مَن كان مجلس الأمن يستجيب عندما اتخذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) يوم ١٩ نيسان/أبريل. إن الصيحة التي أطلقها كبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال تقديم المعونة يوم الاثنين، ٨ نيسان/أبريل، عند بداية المذابح الإسرائيلية في مخيم اللاجئين في جنين تعطي الجواب الشافي. إن السيد بيتر هانسن، رئيس وكالة الأمم المتحدة التي تساعد اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، أصدر بيانا قويا في ذلك اليوم يطالب السلطات العسكرية الإسرائيلية بوقف ما أسماه ”الاعتداء الدموي“ على المخيمات في الضفة الغربية. وقال أيضا إن ”قوات الدفاع الإسرائيلية أقامت ساحة معركة جهنمية بين المدنيين في مخيمي بلاطة وجنين للاجئين“. وواصل بيانه قائلا،

”وصلتنا تقارير عن رعب حقيقي – إن الطائرات العمودية تقصف المناطق السكنية المدنية؛ وأن القصف المنتظم بالدبابات تسبب في المئات من الجرحى، وأن البلدوزرات تدك منازل اللاجئين حتى الأرض؛ وأنه، قريبا، لن يبقى غذاء ولا دواء. وباسم الكرامة الإنسانية، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يسمح لسيارات الإسعاف التابعة لنا بالمرور الآمن للمساعدة على إخلاء المصابين ولتقديم الإمدادات الطارئة من الأدوية والغذاء“.

وفيما يتعلق باحتقار إسرائيل للقانون الإنساني الدولي، ذكر رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن إسرائيل من الموقّعين على الاتفاقيات الدولية التي تحمي غير المتحاربين في زمن الصراع. وقال:

"إن تلك الاتفاقيات لا قيمة لها إذا لم يتم التقيد بها بشكل محدد في أصعب أوقات إراقة الدماء. إن العالم يشاهد، ومن الضروري أن تنهي إسرائيل هذا العدوان بلا رحمة على مخيمات اللاجئين المدنيين".

وحذّر مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، السيد ريتشارد كوك، بأن "كارثة إنسانية بسبيل أن تقع في جنين". وأبلغت الوكالة أيضا في ذلك اليوم نفسه بأن الجثث تتراكم في ردهات مستشفى جنين، حيث أبلغ أن ٣٠ فردا قتلوا في الساعات الثلاث والستين السابقة.

وهذه الانتهاكات الإسرائيلية لكرامة السكان الفلسطينيين، والانتهاكات الإسرائيلية لجميع المواثيق الدولية والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها ستتكرر يوميا. ونفس الدعوات الموجهة إلى إسرائيل لإنهاء هذه الاعتداءات ستتكرر على لسان مسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى والوكالات الإنسانية.

فعلى سبيل المثال، في يوم الجمعة بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل، وخوفا من الكشف عن جرائم إسرائيل الحربية، منعت إسرائيل دخول بعثة زائرة إلى المخيم بقيادة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، التي أنيط بها تنفيذ المهام الموكولة إليها من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولقد أعربت الآنسة أسماء جاهانغير، المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الإعدامات بدون محاكمات أو الإعدامات التعسفية بوضوح عما حدث في ذلك اليوم عندما أشارت إلى أن استمرار رفض إسرائيل الوصول إلى مخيم اللاجئين في جنين من شأنه أن يعمل على إضفاء المصداقية على المزاعم التي جاءت من مصادر مستقلة، وقالت إنه من الملح الآن أن يسمح للبعثة بدخول جنين.

وأخذت المعلومات تتوالى، بيد أن الأمين العام كوفي عنان لخصها يوم الخميس، ١٨ نيسان/أبريل، عندما قال إنه شعر بقلق عميق إزاء التقرير الذي يفيد بوقوع دمار مروع، والذي تلقاه من مسؤولين رفيعي المستوى تابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط زارا أجزاء من مخيم اللاجئين في جنين في وقت سابق من ذلك اليوم. وإزاء هذه الصيحات استجاب مجلس الأمن بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل بتأييد مبادرة الأمين العام القاضية بإيفاد فريق لتقصي الحقائق والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالأحداث الأخيرة في مخيم اللاجئين في جنين.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بعد أسبوع على إنشاء الفريق، قال رئيس المجلس، بالنيابة عن المجلس، إن هيئة المجلس المؤلفة من ١٥ عضوا "أيدت جهود الأمين العام"، أي تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي اتخذ في الأسبوع الذي سبق ورحب بمبادرة الأمين العام المتعلقة بجنين.

إن مخيم اللاجئين في جنين يقع ضمن حدود بلدية المدينة الفلسطينية جنين، ويبلغ عدد سكانه حوالي ١٣ ٠٠٠ نسمة مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فهم يعيشون على مساحة ٣٧٣ دونما، أي ما يعادل كيلو متر مربع واحد. سكان المخيم طردوا من قراهم التي احتلتها إسرائيل. وهناك العديد من اللاجئين الذين لا يزال لديهم أقرباء في القرى التي تحتلها إسرائيل والتي يمكن مشاهدتها من المخيم. ولم تكتف إسرائيل بأن تحرم اللاجئين الفلسطينيين في جنين من حقوقهم الأساسية، وإنما بعد أكثر من نصف عقد من الزمن، لاحقتهم في المخيم وهدمت ديارهم على رؤوسهم، وحرمتهم حتى من الحق في الحياة.

وفي التقرير الذي أصدرته ماري روبنسون بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل، عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جاء أن "الأونروا تقدر أن ٨٠٠ مسكن

في مخيم جنين تم تدميرها، ولحقت أضرار بالعديد غيرها، مما ترك ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ إنسان بلا مأوى". وإذا ما تفحصنا الأرقام نجد أن حوالي ثلث سكان المخيم باتوا مشردين. ونحن نسأل، هل يستدعي ذلك تحقيقا عاجلا من المجلس؟ كم عدد الذين قتلوا في الغزو الإسرائيلي للمخيم من بين اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ١٣٠٠٠ لاجئ؟ كم عدد الدونمات التي سويت بالأرض في هذا الكيلو متر المربع الواحد في مخيم اللاجئين؟ وكم عدد المدنيين الذين دفنوا تحت الأنقاض هل سيُسمح لنا أبدا بمعرفة ذلك؟

ومن المحتم أن يجيب مجلس الأمن على دعوات المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة التي تحمد على نزاهتها، وألا يرضخ لضغط قوات الاحتلال الإسرائيلي المتهمة بارتكاب هذه الجرائم التي نطلب من المجلس أن يحقق فيها.

إن السيدة روبنسون تلخص ذلك على أفضل وجه عندما أكدت قبل عشرة أيام على أن "هناك ضرورة لمساءلة جميع الجهات على ما حدث." ومضت محذرة من أنه في حال عدم حصول تحقيق في المزاعم الواسعة عن إساءات خطيرة لحقوق الإنسان "سيقوض ذلك سلامة النظام الدولي لحقوق الإنسان".

فلنسأل، هل باتت الضرورة التي نتكلم عنها منذ ٨ نيسان/أبريل أقل اليوم مما كانت عليه؟ الأمين العام يقول "كلا". لقد أعطى جوابه بعد اجتماع "اللقاء الرباعي" الذي انعقد أمس، بتاريخ ٢ أيار/مايو، في واشنطن دي سي عندما رد على سؤال طرحه عليه الصحفيون. ولقد سأله الصحفيون في مدريد قبل ثلاثة أسابيع: "قلتم إنكم تعتقدون بأن المجتمع الدولي من شأنه أن يشعر بالجزع حيال ما اكتشف هناك. هل غيرتم تقييمكم استنادا إلى ما تعلمونه الآن؟" رد الأمين العام على السؤال بالقول "أعتقد أننا جميعا رأينا التقارير والصور التي تأتي من جنين، وأعتقد أن الوصف الذي أعطيته حينئذ لم أكن مبالغا فيه".

أما الأسباب التي أعطتها القوة القائمة بالاحتلال - أي إسرائيل المتهمة بارتكاب جرائم الحرب هذه - وشكها في نزاهة الفريق فينبغي رفضها لصالح الحفاظ على مصداقية الأمين العام وهذه الهيئة واحترام قراراتها.

ودعونا لا ننسى معايير انتقاء أعضاء الفريق، حسبما أعرب عنها الأمين العام وقت إيفاده. لقد قال الأمين العام.

> "حاولت أن أجمع فريقا له خبرة كبيرة. . . أعضاء الفريق يحظون . . . باحترام كبير وباستقلالية . . . . ويحدوني الأمل في أن أكون جمعت فريقا يقبله الجميع بوصفه فريقا يتصف بالكفاءة ويضم أفضل الأعضاء".

فالمزاعم الإسرائيلية بعرقلة مهمة الفريق ينبغي رفضها حالا.

وأخيرا، ينضم وفد بلادي إلى أغلبية أعضاء الأمم المتحدة في الإعلان عن غضبنا وإدانتنا للممارسات الإسرائيلية ولأعمال القتل المتعمدة والدمار الواسع والاعتداءات الأخرى التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما منذ بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي على المدن الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢.

ونشارك مجلس الأمن والأمين العام في الإعراب عن القلق العميق إزاء التقارير عن وقوع جرائم حرب وارتكاب مجزرة في مخيم جنين للاجئين وفي مدن فلسطينية أخرى. ونَدين ما أصبح ثقافة إسرائيلية تتمثل في الإفلات من العقاب وفي ازدراء قرارات مجلس الأمن. وعلى المجلس أن يؤكد مجددا دعمه لقراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وأن يقوم بالمساءلة عما

حدث في مخيم جنين للاجئين بغية وضع حد لتطبيق الكيل بمكيالين في تنفيذ قراراته.

ولا يزال مجلس الأمن مسؤولا عن التنفيذ الكامل للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وعن كفالة إنهاء الحصار العسكري الإسرائيلي المفروض على كنيسة المهد في بيت لحم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي سعادة السيد رافان أ. ج. فرهادي، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي وجّه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرهدي (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وإني واثق بأن أعمال المجلس، تحت قيادتكم المقتدرة، سيجري الاضطلاع بها بطريقة بنَّاءة وفعالة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفكم، السفير لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

وإني ممتن لكم، سيدي الرئيس، وكذلك لأعضاء المجلس الآخرين، على إتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بصفتي نائبا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن اللجنة تشعر باستياء شديد من أن مجلس الأمن قد أعيقت قدرته على متابعة قراراته المتعلقة بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. ونحن نرى أن مما يضر ضررا بليغا بفعالية المجلس ومصداقية الأمم المتحدة ككل أن يتعين حل فريق تقصي الحقائق المنشأ لإثبات الحقائق بشأن الأحداث الأخيرة في جنين بسبب رفض حكومة إسرائيل التعاون مع الأمم المتحدة. وإن من غير المقبول حقا عدم التمكن من تسجيل ما حدث في جنين على الوجه الصحيح. وقرار الحكومة الإسرائيلية يمثل إساءة للأمم المتحدة ولهذا المجلس. وللمجتمع الدولي كل الحق في أن يعرف كل حقائق المأساة الإنسانية وأن يتمكن من تقييمها. ونشعر أيضا بأسف عميق لعدم أداء المجلس لمسؤوليته بموجب الميثاق وعدم اتخاذ تدابير صارمة في وجه الازدراء الصريح لمواقفه وقراراته.

وكما لاحظ الأمين العام، أن "الظلال التي ألقت بها الأحداث الأخيرة في مخيم جنين ستظل سائدة" (S/2002/504) وسيخيم شبحها علينا جميعا.وعلى الرغم من أن مرور الزمن سيكون في غير مصلحة التحقيق وأن رفض الحكومة الإسرائيلية للتعاون، بالطبع، يجعل العمل صعبا بوجه خاص، فإننا نعتقد أنه يجب إعداد تقرير – دقيق وشامل وموثوق بأكبر قدر ممكن – حتى وإن لم تجمع الأدلة مباشرة من قبل فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. وإذا ما أخفق مجلس الأمن مرة أخرى، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إمكانية ذلك. وبقدر ما نسرع بذلك يكون ذلك أفضل. وسيكون ذلك أفضل من الرجوع إلى الوراء سنوات، كما حدث ذلك بشكل مأساوي في مناطق أخرى من العالم.

وهذا الأمر لا يتعلق بتوجيه اللوم، ولكن بالعدالة والإنصاف. ويتعلق بمنع الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي

ووضع نهاية فورية لتلك الأعمال ومحاولاتها المستمرة لإذلال وقمع وربما اجتثاث الشعب الفلسطيني. وإن جنين نموذج صارخ، ولكنها ليست بأي حال النموذج الوحيد، لهذا النوع غير المقبول من السلوك من قبل الدولة المحتلة والذي يستحق الشجب أخلاقيا. وقد أعرب مكتب لجنتنا في بيان أصدر في ٥ نيسان/أبريل عن آرائه القوية بشأن الأحداث الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإن سخطنا وقلقنا البالغ إزاء ما حدث في جنين ورام الله وبيت لحم وعشرات من المدن والقرى الفلسطينية الأخرى في سياق الأشهر الثلاثة الأخيرة لا يمكن أن يمنعنا من الترحيب ببعض التطورات المبشرة التي حدثت في اليومين الأخيرين. إذ رُفع الحصار أخيرا بعد انتظار طويل عن مجمع الرئيس عرفات، وأصبح رئيس السلطة الفلسطينية، الذي زادته هذه التجربة القاسية قوة بدلا من أن تضعفه، الآن حرا في ممارسة قيادته.

وإعلان مجموعة الأربعة بالأمس عن اعتزامها العمل في سبيل عقد مؤتمر دولي بشأن القضية الفلسطينية مشجع أيضا وحظي بترحيب واسع. وتطرح أفكار أخرى أيضا فيما يتعلق باستعادة الحوار السياسي. وفي كل هذه الجهود يجب ألا يغيب عن أنظارنا أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٩ (٢٠٠٢) والمبدأ الأساسي المتمثل في الأرض مقابل السلام توفر أساسا راسخا لأي مبادرة تهدف إلى إنشاء إطار عملي لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. ويجب ألا يكون الأمن هو البعد الوحيد الذي يُناقش، بل يجب قطعا أن يمضي جنبا إلى جنب مع الترتيبات السياسية والاقتصادية. ويجب تحديد موعد زمني قاطع وسهل التنفيذ للمفاوضات المقبلة وتنفيذ نتائجها. وينبغي ألا يمنح حق النقض للمتطرفين على كلا الجانبين لإيقاف عملية السلام ويجب ألا تستخدم أعمالهم ذريعة لإيقاف التقدم. ويجب إقامة نوع من الوجود الدولي، وذلك قطعا لفترة التنفيذ، إن لم يكن قبلها. والرؤية العامة المتفق عليها المتمثلة في قيام دولة فلسطينية يجب تحقيقها بطريقة عادلة وقابلة للاستمرار، على أرض متواصلة وحدود معترف بها ومضمونة دوليا.

وقد قبلت البلدان العربية فعلا هذا الإطار وقدمت، بطريقة ما، غصن زيتون إلى إسرائيل من خلال اعتماد مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله في مؤتمر قمتها المعقود في بيروت في أواخر آذار/مارس. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية الآن أن ترد بالمثل بحسن نية وأن تثبت عمليا أنها ترغب في السلام. ويجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ويجب إعطاء الشعب الفلسطيني فرصة لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

إننا ندعو كل أعضاء الأمم المتحدة وسائر أعضاء هذا المجلس إلى الوقوف صفا واحدا وراء رؤية السلام هذه وإلى اتخاذ كل الخطوات الضرورية لترجمتها إلى واقع في إطار الفرصة المحدودة التي يبدو أنها لاحت مرة أخرى. وعلى الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة إزاء كل جوانب قضية فلسطين إلى أن يتم حسمها بطريقة مرضية، وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا للشرعية الدولية، وإلى أن ينال الشعب الفلسطيني كامل حقوقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فرهادي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن بالغ سروري لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أتشاطر مع الزملاء الآخرين عبارات الثناء التي وجهت لكم ولوفد سنغافورة. ونحن واثقون من أن عمل المجلس سيمضي قدما بسلاسة تحت قيادتكم، وسنبذل قصارى جهدنا

لمساعدتكم في هذا المضمار. كما أود أن أشكر كل الوفود التي وجهت اليوم كلمات رقيقة للوفد الروسي فيما يتصل برئاستنا للمجلس في الشهر الماضي.

مرة أخرى ننظر في الوضع البالغ الخطورة في الشرق الأوسط. ومن سوء الطالع أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مستمر. الناس يموتون، وتقع خسائر مادية فادحة في الأراضي الفلسطينية، حيث بدأت فصول كارثة إنسانية تتكشف الآن.

وكيما تعود الأوضاع إلى طبيعتها، لا بد أن يبذل المجتمع الدولي جهدا متعدد الجوانب. وكان ذلك هو الموضوع الرئيسي في اجتماع واشنطن، الذي عقدته المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين على المستوى الوزاري في ٢ أيار/مايو، وشارك فيه الأمين العام.

وقد أيدت المجموعة الرباعية بقوة الاضطلاع بعمل جماعي عاجل ومحدد لإعادة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط، على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ، والمبادرة التي طرحتها المملكة العربية السعودية والتي تبنتها القمة العربية المعقودة في بيروت.

وتؤمن روسيا بأنه لا بد من تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن بالكامل. إن الكيل بمكيالين في هذا الشأن سيقوض هيبة المجلس ويثير الشك لدى المجتمع الدولي في قدرة المجلس على ممارسة سلطته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إننا لا نرى مبررا لرفض حكومة إسرائيل القبول بسفر فريق لتقصي الحقائق إلى مخيم اللاجئين في جنين، بموجب اقتراح الأمين العام الذي صُدِّق عليه في القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وإننا نؤيد بالكامل الإجراءات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد. ومن سوء الطالع أن جهوده لم تكلل بالنجاح، بسبب الموقف الذي تتخذه إسرائيل.

وتتمثل القضايا الرئيسية الآن في تسوية الأزمة فيما يتعلق بكنيسة المهد في بيت لحم؛ واتخاذ التدابير العاجلة لإعادة بناء الهياكل الأساسية للسلطة الفلسطينية؛ ومعالجة الأزمة الإنسانية.

وتؤمن روسيا بشدة بأننا، إلى جانب الجهود الدبلوماسية هذه، يجب أن نتخذ خطوات عملية للخروج من مأساة الشرق الأوسط على أساس استئناف عملية سياسية ترمي إلى التوصل إلى تسوية. وهذا هو محور مبادرة الإعداد لمؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، التي طرحت في ٢ أيار/مايو في الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية في واشنطن. وروسيا، كراع مشارك لعملية السلام، ستواصل المشاركة في تلك الجهود بشكل فعال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل روسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ سنغافورة على توليها الرئاسة، وأهنئ الاتحاد الروسي على إدارته عمل المجلس باقتدار خلال الشهر الماضي.

كان للمجتمع الدولي الحق في أن يتوقع بدء عمل فريق تقصي الحقائق في الميدان الآن. لم هذا الحق؟ ولم هذا التوقع؟ كان المجتمع الدولي يقيم توقعاته على حقيقتين أساسيتين.

أولا، أن وزيرين في حكومة إسرائيل - وزير الخارجية بيريز ووزير الدفاع بن اليعازر - التزاما للأمين العام بوضوح بتعاون إسرائيل مع الفريق. والأمين العام أخذ هذا الالتزام بنية خالصة، وعمل على أساسه بنية صادقة، وبدعمنا الكامل.

ثانيا، القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) استخدم صياغة مباشرة تماما تُعرِّفُ ولاية فريق تقصي الحقائق بالصيغة التي أعدها مقدم مشروع القرار ذاته. وسمعنا بوضوح أيضا التأكيدات التي قدمها وزراء ومتحدثون إسرائيليون بأن إسرائيل ليس لديها ما تخفيه. وإذا كان الأمر كذلك، كان من المنطقي أن نتوقع أن تقديم معلومات دقيقة إلى العالم لن يعود إلا بالفائدة على إسرائيل.

إن حكومة أيرلندا سرها أن تشارك في جهد تقصي الحقائق بالسماح بانضمام عدد من ضباط الشرطة ذوي الخبرة الواسعة بأعمال مكافحة الإرهاب إلى فريق تقصي الحقائق. وكان في ذلك استجابة وتجاوب مع أحد الشواغل الرئيسية التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية للأمين العام بخصوص تشكيلة الفريق.

لقد أيدت أيرلندا بالكامل النهج الذي اتخذه الأمين العام في هذا الشأن منذ اعتماد القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) قبل أسبوعين. واتساقا مع ذلك، نفهم ونؤيد الاستنتاج الذي توصل إليه هو والرئيس أهتيساري بعد تردد - كما أُبلغ به مجلس الأمن في رسالة الأمين العام المؤرخة ١ أيار/مايو - أنه، أولا، وبسبب قرار حكومة إسرائيل، فقد تأكدت استحالة سفر فريق تقصي الحقائق إلى المنطقة لبدء عمله هناك؛ ثانيا، وبالتالي، لم يعد أمامه بديل سوى أن يحل الفريق.

وتؤمن أيرلندا بأنه ينبغي للمجلس أن يستجيب للأمين العام بروح جماعية. وعلى المجلس أن يعرب عن تأييده الكامل للنهج الذي اتبعه الأمين العام، ولجهوده وتقديراته، وأن يدين بشكل واضح تماما قرار حكومة إسرائيل بمنع فريق تقصي الحقائق من الذهاب إلى المنطقة وبدء مهمته، وأن يدحض أي محاولة للمساس بهيبة الفريق وتشكيله من جانب مصادر من مختلف المستويات داخل إسرائيل. كما نعلق أهمية قصوى على اتفاق كل أعضاء المجلس على رد موحد.

ويتضح تماما من البيانات المتعاقبة التي أدلت بها أيرلندا في هذا المجلس أن أيرلندا تتشاطر مع الشعب الفلسطيني وأسرة الدول العربية والشعوب المتحضرة في كل مكان شعورا بالحزن والرفض القاطع للأعمال التي ارتكبت بصورة منهجية في جنين وأماكن أخرى في الأسابيع الأخيرة. ومن المؤسف تماما ألاّ نتمكن الآن من الحصول على معلومات كاملة ودقيقة يتم جمعها بشكل مهني بشأن ما جرى في جنين، معلومات تستند إلى تحقيق نزيه ومتوازن على الطبيعة، بسبب قرار حكومة إسرائيل. وإسرائيل هي الخاسرة من جراء هذا القرار، وأيرلندا تشعر بالأسف الشديد لذلك.

وترحب أيرلندا كثيرا بنتيجة اجتماع اللجنة الرباعية الذي عُقد في واشنطن أمس وبحقيقة أن الأعضاء عززوا عزيمتهم على مواصلة العمل كمجموعة مع الطرفين ومع غيرهما في المنطقة من أجل إحلال سلام عادل ودائم وشامل. ونرحب كثيرا باحتمال عقد مفاوضات على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والمقترح السعودي، كما صدقت عليه جامعة الدول العربية في مؤتمر قمتها في بيروت. ونرحب بارتياح واضح برفع الحصار عن المقر في رام الله ونشيد بمن عملوا بلا كلل لوضع الترتيبات التي أدت إلى الحل السلمي. ونأمل أن يتم أيضا التوصل إلى نهاية سلمية على وجه السرعة للحالة في كنيسة المهد بدون أية إراقة أخرى للدماء.

من الواضح أن طريق التقدم يمر بإحراز تقدم على الجبهات الأمنية والاقتصادية والسياسية بشكل متواز من أجل تحقيق حل يوفر لإسرائيل السلم والأمن التي لديها كل

الحق فيه ويحقق الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، التي ظلت بعيدة عن التحقيق زمنا طويلا جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد بلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد أتيحت لوفدي من قبل فرصة تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونريدكم أن تعلموا أننا هنا لنتعاون معكم تماما من أجل ضمان نجاح مهمتكم بالكامل. وهذا النجاح سيعني النجاح أيضا للمجلس وللأمم المتحدة وللسلام. إنكم، بالرغم من التهاب المشاعر في الأيام القليلة الماضية، تمكنتم في ظل ظروف صعبة من الحفاظ على الهدوء في المجلس. ولقد شجعنا هذا المناخ على الدخول في مناقشات شاملة للقضية التي نجتمع اليوم للنظر فيها. ووفدي ممتن لكم للغاية على قبولكم طلب المجموعة العربية المبرر تماما بعقد هذه الجلسة.

إن الظروف التي جعلت هذا الاجتماع ضروريا معروفة تماما: الحالة التي نتجت عن استحالة إرسال فريق تقصي الحقائق إلى جنين. مع ذلك يعطينا هذا الاجتماع فرصة أيضا لكي نستعرض الحالة برمتها. وفي هذا الصدد، اتخذت خطوات إلى الأمام في الأيام القليلة الماضية ورد ذكرها مرارا طوال هذا النقاش. أولا، تم رفع الحصار عن مقر السلطة الفلسطينية في رام الله واستعاد الرئيس عرفات حرية الحركة. ونحن نحث على احترام قدسية وحرمة كنيسة المهد.

والتقدم الآخر المحرز كان في اجتماع الجماعة الرباعية أمس في واشنطن العاصمة، والذي سمح بظهور بعض العناصر الإيجابية، من بينها المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط. ونحن نكرر أن لهذا السلام شرطا أساسيا: تسوية القضية الفلسطينية، التي هي جوهر الصراع الذي نتج عنه عدد كبير جدا من الضحايا وأسفر عن قدر كبير من الدمار في المنطقة. إننا نقدر الخطوات التي اتخذها الأمين العام للتحضير لهذا المؤتمر، الذي يمكن أن يعقد هذا الصيف.

والعنصر الإيجابي الآخر الذي نشأ عن اجتماع الجماعة الرباعية هو الحاجة الملحة لأن يتخذ المجتمع الدولي نهجا أكثر شمولا تجاه حل قضية الأمن والاحتياجات الإنسانية وتعمير فلسطين والبنية الأساسية للسلطة الفلسطينية، التي بُنيت بعد سنوات عديدة من الجهد ودُمرت في بضعة أيام.

إلا أن ما من تقدم محرز يمكنه أن يفوق خيبة أملنا المريرة اليوم. خيبة الأمل هذه والغضب المتزايد ناتجان عن عدم الامتثال للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، خاصة الفقرة ٢ من المنطوق، التي يرحب فيها المجلس بمبادرة الأمين العام الرامية إلى جمع معلومات دقيقة عن الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين من خلال فريق لتقصي الحقائق ويطلب من الأمين العام إبقاءه على علم بما يتم. ولو تم التقيّد بأحكام تلك الفقرة لأصبحت الأمور أبسط بكثير.

ويستحق الأمين العام الإشادة على الإبداع الوفير في جهوده الجديرة بالثناء لضمان تنفيذ القرار. ولكن للأسف لم تقابل جهوده بمثلها، وتأسف الكاميرون على أن فريق تقصي الحقائق لم يتمكن من الاضطلاع بمهمته على أرض الواقع في جنين. وكان ينبغي لتلك المهمة أن تمكّن مجلس الأمن من أن يقف على حقيقة ما حدث بالفعل في جنين وأن توفر للمجلس أساسا منصفا لا يدحض للنظر في سبل ووسائل إعادة بناء الثقة بين الطرفين ومن ثم إحياء عملية السلام.

وتنوه الكاميرون بقرار الأمين العام حل فريق الشخصيات البارزة. ونحن نعيد التأكيد على دعمنا الكامل لجهود الأمين العام الحثيثة الرامية إلى إيجاد حل لهذه الأزمة

بالتفاوض. وبلدي بعد دراسته رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن، يأسف على القرار، ولكنه يتفهمه لأن الأمين العام قال إن للوقت دورا حاسما. وبتغير الحالة يوميا في مخيم جنين للاجئين، سوف تتزايد صعوبة التحقق من الأحداث التي وقعت هناك مؤخرا بأي درجة من الثقة أو الدقة. وقد اتسم الموقف الذي اتخذه الأمين العام بقدر كبير من المسؤولية، فهو لم يكن على استعداد لمسايرة تقرير غير مستند إلى الحقائق.

وقد اعتقدنا في مرحلة من المراحل أن المستحيل يمكن أن يحدث، ولكن الأمين العام حذر مجلس الأمن وطلب إليه من خلال ممثله أن لا يعهد إليه بمهمة مستحيلة. وقلنا في مرحلة معينة، وما زلنا نرى ذلك، إنه لا بد أن يفعل الأمين العام كل ما في وسعه للحصول على معلومات عن الأحداث التي وقعت في جنين وأن يبلغ المجلس بتقرير عنها. وفي هذا الصدد، تؤكد الكاميرون مجددا دعمها الكامل للأمين العام.

وسبق أن قلت إن الكاميرون تتابع عن كثب وتؤيد تماما كل المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات وإحلال السلام في هذه المنطقة. ولهذا السبب فإننا كما سلف القول نرحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة "الرباعية" بالدعوة لعقد مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية في صيف هذا العام.

وختاما، تود الكاميرون أن تؤكد لكم استعدادها للعمل معكم يا سيدي الرئيس بصدق وشفافية واحترام كامل لمصالح الجميع في سعينا للتوصل إلى حل شامل ودائم لهذه المشكلة حتى يمكن للسلام أن يهيمن على أفئدة الناس وعقولهم. فما لم يستقر السلام في القلوب والعقول، لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الودّية التي وجهها لي.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): منذ أسبوعين، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في أعقاب مشاورات شاقة القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي يرحب فيه بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق لتقصي الحقائق من أجل إلقاء الضوء على الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤيد هذه المبادرة. وفور اتخاذ القرار المذكور، بدأ الأمين العام في الاضطلاع بالخطوات اللازمة لإنشاء هذا الفريق، مع شرح طابعه وأهدافه بوضوح.

وقام الأمين العام في الأيام التالية بإنشاء الفريق، الذي يتألف من شخصيات بارزة أثبتت جدارتها على أرفع المستويات الدولية. وكان في صحبة أولئك الأشخاص كوكبة من ذوي التجربة من الخبراء، والمتخصصين في الشؤون العسكرية والأمنية، وموظفي التحليل الجنائي وموظفي الدعم العام.

وأخذت مبادرة الأمين العام التي قبلتها الحكومة الإسرائيلية في البداية تتعرض للتشكيك المتزايد من جانب تلك الحكومة التي تذرعت بذرائع متباينة، وذلك بقصد تأخير إيفاد الفريق بل ووضع العراقيل في طريقه. وشملت تلك الذرائع في جملة أمور تشكيل الفريق، ونطاق ولايته، والكيفية التي سيضطلع بها بهذه الولاية، وغير ذلك من المسائل الإجرائية.

وطيلة عملية التفاوض،كما يعرف المجلس، بدلا من أن تصاب الأمم المتحدة بالإحباط فإنها تفوقت على نفسها في التجاوب مع تساؤلات السلطات الإسرائيلية. والواقع أن ولاية الفريق كانت واضحة المعالم، فكان عليه أن يقوم بجمع

معلومات موثوق بها عن أحداث جنين وأن يقدم وصفا لها إلى الأمين العام، الذي يتولى بدوره إبلاغ مجلس الأمن بها.

وبعد مماطله وتأخير، تلقى الأمين العام والمجلس في النهاية قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي متمثلا في رفض للتعاون مع إيفاد هذه البعثة. ويأسف وفدي لذلك القرار، الذي يمكن، كما سلفت الإشارة من كثير من المتكلمين الآخرين، أن يضر بمصداقية المجلس.

وإزاء ذلك الرفض المتعنت، قرر الأمين العام كارها أن يحل فريق تقصي الحقائق، لأنه كان من الواضح استحالة توجه البعثة إلى جنين بدون موافقة جميع الأطراف المعنية وتعاونها، ناهيك عن شروعها في إجراء تحقيق نزيه ويتمتع بالمصداقية استنادا إل الوقائع الميدانية.

ولا يريد وفدي أن يؤدي رفض التعاون من جانب الحكومة الإسرائيلية إلى تزايد الاتجاهات المتصلبة أو إلى استقطاب المواقف وما يترتب عليه من وقف عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب عمل كل شيء لإقناع الحكومة الإسرائيلية بالتعاون على حل هذه الأزمة، في إطار من احترامها لالتزاماتها الدولية.

ولهذا السبب نرى أن ينظر مجلس الأمن بكامل هيئته فيما يمكن اتخاذه من تدابير جديدة حتى يتسنى استيضاح الأحداث التي وقعت في جنين بشكل كامل. ويعرب وفدي عن استعداده الشديد للتضافر عن كثب مع الوفود الأخرى تحقيقا لتلك الغاية.

وفي الختام، نعرب عن ترحيبنا باجتماع اللجنة "الرباعية" الذي عقد بالأمس في واشنطن العاصمة، والذي التزمت فيه بالعمل مع الحكومات العربية وسائر المجتمع الدولي من أجل إعادة السلام إلى ربوع الشرق الأوسط، على أساس من الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

ونشجع اللجنة "الرباعية" على تنفيذ قرارها بعقد مؤتمر دولي في بداية الصيف، لدينا اقتناع بأنه سيجعل في الإمكان اعتماد تدابير ملموسة ترمي إلى تحقيق الهدف المذكور.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرض الكثيرون ممن تكلموا اليوم بالمناقشة للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وهو قرار شاركت الولايات المتحدة في تقديمه. واسمحوا لي بأن أتكلم بوضوح للسجل عما يعنيه ذلك القرار، خشية أن يشوّه الغرض منه. لقد ساور حكومتي القلق وما زال يساورها بشأن الحالة الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين وفي مخيم جنين للاجئين. ويطالب هذا القرار برفع القيود المفروضة على عمليات المنظمات الإنسانية، ويشدد على أهمية وصولها إلى هؤلاء المدنيين بصفة عاجلة. كما يرحب بمبادرة الأمين العام في الاضطلاع، بالتعاون من جانب حكومة إسرائيل، لتحديد الحقائق بشأن ما جرى في مخيم جنين للاجئين من أحداث. أي أن المجلس أعرب عن ترحيبه وتأييده لجهد كان عندئذ في سبيله إلى الظهور. فلم يطلب شيئا إلى الأمين العام أو إلى حكومة إسرائيل أو إلى الفلسطينيين و لم يطالبهم بشيء. بل رحب ببذل مسعى لتكوين معلومات دقيقة عما حدث.

ومع أن حكومة إسرائيل للأسف قررت في النهاية أنها لن تستطيع التعاون مع هذه المبادرة، فإننا أيدنا الجهود التي بذلها الأمين العام وما انتهى إليه من عدم إمكانه تنفيذ مبادرته بإيفاد فريق لتقصي الحقائق. وأيدنا في الظروف الراهنة قراره بحل ذلك الفريق. كما أيدنا قيام المجلس بالرد على رسالة الأمين العام بشأن هذا الموضوع على غرار ذلك. واقترحنا مشروع قرار أعتقد أنه يحظى بدعم الأغلبية الواسعة لأعضاء المجلس، إلا أن اتخاذ إجراء بشأنه قد أعيق.

وكنا سنؤيد إرسال رسالة جوابية من رئيس مجلس الأمن ، إلا أن اتخاذ إجراء بشأنها أعيق أيضا. ونحن الآن نتصدى لمعالجة الاحتياجات الحالية وننظر إلى المستقبل. وتتعامل الولايات المتحدة وغيرها بسرعة مع الحالة الإنسانية للفلسطينيين، بما في ذلك في جنين.

وقبل الانتقال إلى المجالات الأخرى من المناقشة الليلة، أود أيضا أن ألاحظ أن المتكلمين هنا أشاروا مرارا وتكرارا إلى وقوع مذبحة في جنين. وعندما تظهر الحقائق وهي في طريقها إلى الظهور، يبدو أن هناك وضوحا متزايدا بأنه ليس هناك لحد الآن أي دليل على وقوع مذبحة في جنين.

كما استمعنا إلى الاستشهاد بأعمال المجلس الأخيرة الأخرى بشأن الشرق الأوسط. وتذكرون أن الوزير باول شرع في مهمته في نيسان/أبريل إلى الشرق الأوسط بتكليف من الرئيس بوش لمتابعة تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فذلك القرار يدعو كلا الطرفين إلى التحرك فورا إلى وقف مثمر لإطلاق النار، ويدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله، ويطالب بالوقف الفوري لكل أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية والاستفزاز والتحريض والتدمير.

ينبغي ألا يفاجأ أحد بأن يستغرق ذلك وقتا وعملا شاقا، لكننا شهدنا تقدما هاما في الأيام الأخيرة. وأبرز ما يلاحظ في هذا الصدد التسوية السلمية للحالة في رام الله، بفضل العمل الشاق الذي قامت به جزئيا الولايات المتحدة. ورغم ذلك فإن المرء هنا في نيويورك يكاد لا يعرف بحدوث أي شيء إيجابي هذا الأسبوع. الوقائع هي أنه حدث تحرك هام نحو تنفيذ قرارات المجلس من جانب الطرفين بمساعدة العديد من العناصر الفاعلة الدولية. ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية تلك.

وتستمر الجهود الدبلوماسية الأمريكية بدون توقف. وبالأمس، دعونا لعقد اجتماع في واشنطن للمجموعة الرباعية. وأن أعضاء المجموعة الرباعية ملتزمون بالعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين ومع الحكومات العربية والمجتمع الدولي لإعادة الأمل إلى كل الناس في المنطقة في مستقبل سلمي وآمن ومزدهر.

إن استراتيجيتنا في الشرق الأوسط، التي تم وضعها بالتنسيق مع المجموعة الرباعية، تعتنق المبادئ والأهداف التي طرحها الرئيس بوش وولي العهد الأمير عبد الله وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وتتألف من ثلاثة عناصر.

يتمثل العنصر الأول في استعادة الأمن من الإرهاب والعنف للإسرائيليين والفلسطينيين. ونحن نشجع الرئيس عرفات على أن يعمل ما في وسعه لاستعادة الهدوء. ونود أن نرى إنشاء مؤسسات الأمن الفلسطينية الفعالة والمسؤولة، التي ستعمل عن كثب مع المؤسسات الإسرائيلية لإعادة بناء الثقة.

ويتمثل الجزء الثاني من استراتيجيتنا في التصدي للاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني والمساعدة على بناء مؤسسات قوية ومسؤولة وديمقراطية وذات منحى سوقي للفلسطينيين، كقاعدة لدولة فلسطينية حيوية. والآن، يحتاج الشعب الفلسطيني إلى الحصول على الوظائف، والوصول إلى الأسواق، والحصول على الغذاء والإمدادات الطبية وكل شيء لتخفيف معاناته. ونحن مصممون على تلبية تلك الاحتياجات. وهذا ما يتوافق مع رسالة القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وإن جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يستطيعون المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين يجب أن يكونوا جزءا من هذا الجهد. ونحن نرحب بالتعهدات التي تم الالتزام بها في أوسلو في

الأسبوع الماضي بتقديم أكثر من بليون دولار من المساعدات. ولدى الولايات المتحدة نفسها، أكثر من ٣٠٠ مليون دولار مخصصة لتقديم المعونة إلى الشعب الفلسطيني. ولا نزال نعمل مع جميع المعنيين بالأمر على سبيل الاستعجال لتلبية الحاجات الملحة في جنين، بالإضافة إلى سائر أنحاء الضفة الغربية وغزة.

وقد ألزمنا أنفسنا كجزء ثالث من استراتيجيتنا، بتشجيع مفاوضات جدية ومكثفة للتوصل إلى تسوية. وبالأمس، ناقشت المجموعة الرباعية كيفية الشروع في الإعداد لعقد مؤتمر دولي هذا الصيف بأفضل طريقة ممكنة، بما في ذلك مجموعة مبادئ للعمل تكون بمثابة أساس للاجتماع. وقد ذكر الوزير باول، أن الوقت قد حان للعمل العاجل لاستغلال هذه الفرصة الجديدة التي أتيحت لنا، ونحن نعتزم القيام بذلك بالضبط. وأعتقد أن الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية يوافقون على ذلك العزم.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما عميقا بعمل ما في وسعها للمساعدة على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وقد شهدنا ما يكفي من الأدلة في الشهور الأخيرة على أن الإرهاب واستخدام القوة لا يؤديان إلا إلى إبعاد الطرفين عن ذلك الهدف. ولا نزال نعتقد اعتقادا جازما بأن الطريق الوحيد للأمام هو عبر المفاوضات التي تسترشد بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وشاهدنا أن الجهود الدبلوماسية المستمرة على الأرض في الشرق الأوسط يمكن أن تثمر. ويتمثل أملنا المخلص بأن الأحداث الإيجابية التي جرت في الأيام الأخيرة ستتبعها تطورات أكثر تشجيعا تبدأ بإعادة الأمل إلى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): عندما نجتمع اليوم، نأسف لقرار الأمين العام بحل فريق تقصي الحقائق المتعلقة بالأحداث الأخيرة في جنين، الذي رحب به المجلس في القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بعد أن صوتت جميع بلداننا بالموافقة عليه في ١٩ نيسان/أبريل.

وكان الفريق الذي أنشأه الأمين العام رفيع المستوى ويتكون من أشخاص ذوي حياة مهنية لا تشوبها شائبة ويتمتعون بسجايا أخلاقية لا ترقى إليها الشكوك. ونحن نشيد برغبة الرئيس مارتي أهتساري وفريقه في الاضطلاع بدور بناء وحاسم في تسليط الضوء على الأحداث التي جرت في جنين، ونحن ممتنون لرغبتهم وصبرهم أثناء هذه الأيام من الحيرة فيما يتعلق بمستقبل الفريق.

وقد شهدنا بعض الإشارات المشجعة في خضم المأساة واليأس الواسع الانتشار، بفضل النشاط الدبلوماسي المكثف الذي شمل حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من بين حكومات أخرى. وإن رفع الحصار عن مقر الرئيس عرفات وما أسفر عنه من تقوية سياسية للزعيم الفلسطيني واقتراح الولايات المتحدة بالدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط، الذي أعلن عنه بعد اجتماع المجموعة الرباعية في واشنطن أمس، كل ذلك يستحق التقدير منا.

والمبادرة بعقد مؤتمر دولي تستحق الدعم. فأسس المفاوضات معروفة جيدا وهي: القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويعتبر اقتراح ولي عهد المملكة العربية السعودية، الذي أقر في مؤتمر القمة العربية الأخير وفي القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا، عنصرا إضافيا يجب أن يعتبر أساسا للمفاوضات. التشخيص واضح. ومن الضروري الاهتمام في آن معا بثلاث جبهات من الأمن: الرعاية الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والعملية السياسية. وأي حل جزئي لا يشمل سوى جانب من هذه الجوانب بدون وضع

الجوانب الأخرى في الاعتبار لا يمكن أن يؤدي إلى حل دائم.

بيد أن هذه الأخبار المشجعة لا تزال تعكرها اعتراضات الحكومة الإسرائيلية الشهيرة على فريق الأمين العام لتقصي الحقائق في جنين. ويأسف وفدي أسفا عميقا لرفض إسرائيل التعاون مع هذا الفريق في الوقت المناسب، وتبعا لذلك يأسف لأن الأمين العام اضطر إلى حله. ونحن نعرب عن مؤازرتنا التامة للأمين العام، ونؤيد النتائج التي قدمها في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن.

إن إسرائيل، الدولة المحتلة، فقدت الفرصة للبرهان بتحقيق مستقل على ما ادعاه أعضاء في حكومتها المرة تلو الأخرى، بأن أعمالها كانت ''ضرورية ومناسبة''. لم يكن هناك ما يخشى منه حقا. ولذلك، فإن هذا القرار يثير دهشتنا.

إن مجلس الأمن يفقد فرصة مواصلة القيام بدور بناء في الحالة في الشرق الأوسط. وفي الأشهر الأخيرة عملت هذه الهيئة على بناء توافق آراء هام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، أدى إلى إصدار قرارات هامة. وتوافق الآراء هذا لم يكن من السهل تحقيقه، وقد عمل وفدي بنشاط على المشاركة فيه. وفي الحالة الراهنة، وفي ضوء موقف حكومة إسرائيل الذي لا يمكن تفسيره، والقرار التعيس الذي أصدره الأمين العام بحل الفريق وعجز مجلس الأمن عن الرد بشكل مناسب، ضيع هذا الجهاز الفرصة ربما لإنقاذ أهميته السياسية.

إن الاتهامات المتعددة بارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي التي وجهت فيما يتعلق بالحالة في جنين بالغة الخطورة ولا يمكن أن تظل دون توضيح، ولا يجوز أن تظل كذلك. وإن مناقشة اليوم تركز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون تأخير أو شروط، بما في ذلك القراران ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وكولومبيا لا تقبل ولا تتصور أن تكون هناك مبررات تبرر رفض الامتثال لهذه القرارات.

أخيرا، لا يسعني أن أختتم دون توجيه نداء آخر لاحترام قدسية كنيسة المهد والبحث عن حل سياسي للحالة المتوترة السائدة في بيت لحم.

السيد يوتوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ سلفكم، السفير لافروف، على الأسلوب المثالي الذي أدار به أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

بلغاريا تنضم إلى البيان المتعلق بالشرق الأوسط الذي أدلت به من قبل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبلادي تشعر بقلق عميق من استمرار الحالة البالغة الخطورة في الشرق الأوسط وتعيد تأكيد ندائها القوي بالوقف الفوري للأعمال العسكرية وبذل كل جهد ممكن للتغلب على الأزمة واستعادة عملية السلام.

ونشدد على أهمية قرارات مجلس الأمن، التي لا تزال الأساس الممكن الوحيد للاستقرار والسلام في أنحاء المنطقة. ونثني على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الرباعية للسعي إلى التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن وتحقيق تقدم متسارع على الجبهة السياسية.

ونرحب بكون المجموعة الرباعية قد اتفقت خلال اجتماعها الأخير في واشنطن على عدد من الخطوات الملموسة التي سيجري اتخاذها مع الطرفين ومع المجتمع الدولي. ونحن نؤيد الاستعداد للبدء في الأعمال التحضيرية لمؤتمر دولي يجتمع هذا الصيف لتناول المسائل الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

ووفدي يشعر بالقلق لأنه، حتى هذه اللحظة، لم يكتمل بعد انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من أراضي السلطة الفلسطينية كما طلب مجلس الأمن. ووفدي يأسف أسفا عميقا لقرار حكومة إسرائيل برفض التعاون مع مبادرة الأمين العام لإيفاد بعثة تقصي حقائق إلى مخيم جنين للاجئين. ومن الضروري أن يكشف النقاب عن الأحداث التي وقعت في المخيم.

إننا نقدر غاية التقدير جهود الأمين العام للحصول على معلومات دقيقة عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في جنين. ووفدي يعرب عن مساندته لأي جهد يبذله الأمين العام في المستقبل لإمداد المجلس بالمعلومات ذات الصلة عندما تصبح متاحة.

وبلغاريا تثني على جهود الدبلوماسية الدولية، وعلى وجه الخصوص جهود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، التي أدت إلى حل سلمي للحالة المتوترة المحيطة بمقر الرئيس عرفات في رام الله. إن حرية التحرك الكاملة للزعيم الفلسطيني ستتيح له المزيد من الإسهام في جهود السلام. ويجب أن يستغل هذه الحرية لممارسة القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية ولشعبه وأن يبذل قصارى جهده لوقف العنف ولإعادة بناء هياكل الأمن الفلسطينية. وينبغي للإدارة الفلسطينية أن تلتزم بوقف الإرهاب، وتفكيك بنياته الأساسية ووقف التحريض على العنف.

إن تدمير البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية يقوض قدرتها على إنفاذ حكم القانون، والسيطرة على الجماعات المتطرفة ومنع العنف، بما في ذلك عن طريق التعاون الأمني. ونحن نتشاطر القلق بأن الفراغ الأمني قد يؤدي على المدى الطويل إلى خطر أكبر لأمن إسرائيل. ولذلك، تقوم الحاجة إلى بناء البنية الأساسية للإدارة الفلسطينية بسرعة ومباشرتها لأعمالها. وفي هذا الشأن، نرحب باجتماع المانحين الذي عقد مؤخرا في أوسلو والتزام المجتمع الدولي القوي بمواصلة تقديم المعونة الاقتصادية من أجل بناء السلام في المنطقة.

خلال الاجتماع العلني الأخير، أعرب وفد بلغاريا عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية المثيرة للانزعاج في الضفة الغربية، وعلى وجه الخصوص في مخيم جنين للاجئين. والمعلومات المحصلة من المنطقة تبين أن الأغذية الأساسية والرعاية الصحية لا تزال الحاجة تمس إليها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على توفير مساعدة إنسانية للشعب الفلسطيني. ويجب أن تمتثل إسرائيل امتثالا تاما للمبادئ الإنسانية الدولية فتمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة. ويجب عليها لا أن تكفل الوصول التام غير المعاق للمنظمات الإنسانية إلى السكان المحتاجين فحسب؛ وإنما أيضا أن تتعاون تعاونا نشيطا معهم في الميدان.

إننا نشعر بقلق إزاء المواجهة المنذرة بالخطر في كنيسة المهد في بيت لحم. ونعتقد أن المحادثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ينبغي أن تستأنف بأقرب وقت ممكن لحل هذه المسألة ولمنع العنف وسفك الدماء في هذا الموقع المقدس.

ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي يجب أن يبني جهوده على كل عنصر إيجابي تحقق حتى الآن من أجل التحرك إلى الأمام بأسرع وقت ممكن بعملية تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وإن دور ووحدة مجلس الأمن ضروريان للمشاركة في هذه الجهود. وبلغاريا مستعدة لتأييد أية مبادرة يمكن أن تسهم في إقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في الشهر الماضي قتلت القوات الإسرائيلية بطريقة عشوائية، باسم مكافحة الإرهاب، مدنيين أبرياء في مخيم جنين للاجئين، وهدمت البيوت والبنى الأساسية في المدن والقرى مما أسفر عن مأساة إنسانية. ولقد أصيب المجتمع الدولي بصدمة عميقة، وهو يطالب مطالبة حازمة بالتحقيق في الأحداث التي حصلت هناك. واقترح الأمين العام إنشاء فريق لتقصي الحقائق أيده مجلس الأمن. ووعدت إسرائيل بتوفير كامل التعاون مع هذا الفريق. الأمين العام وأعضاء الفريق بذلوا جهودا لا تعرف الكلل من أجل التحضير للذهاب إلى جنين وتقصي الحقائق.

ومع ذلك، فإن ما يؤسف له أن إسرائيل تراجعت عن وعدها بوضع مجموعة عراقيل أمام الفريق الأمر الذي يجعل إيفاده مستحيلا. فعلى إسرائيل أن تتحمل كامل المسؤولية عن ذلك. وإسرائيل، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، قصّرت في التقيد بمقاصد ومبادئ الميثاق، وفي عدم تنفيذ قرارات المجلس. والصين تدين إسرائيل على كل ذلك.

إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يتصف بالعنف يبين بوضوح أن مسألة الشرق الأوسط، بما في ذلك الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يجب تسويتها عن طريق المفاوضات السياسية والسبل السلمية. أما اللجوء إلى الطرائق العسكرية عن طريق مواجهة العنف بالعنف فلن يؤدي إلى أي نتيجة.

وبفضل جهود المجتمع الدولي، تم وضع إطار ممكن التنفيذ لتحقيق حل عادل ومعقول ودائم لمسألة الشرق الأوسط. وهذا الإطار يشمل، في جملة أمور، استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة وحقه في إنشاء دولة مستقلة. ويتضمن الإطار أيضا كفالة الأمن الإسرائيلي والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، فضلا عن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. وعلى كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والمجتمع الدولي بذل جهود مشتركة لتحقيق الإطار السياسي.

وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها الأمين العام ”واللقاء الرباعي“ وجميع الجهات والمجتمع الدولي بغية التخفيف من حدة الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط بغرض تعزيز التسوية السياسية. ويواجه الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن صعوبات اقتصادية بالغة وحالة إنسانية شاقة. أما السلطة الفلسطينية فقد تعرضت لتدمير عنيف. ونحن نؤيد مناشدة الأمين العام بوجوب أن يوفر المجتمع الدولي الإغاثة الإنسانية الطارئة لفلسطين، وغيرها من أنواع الإغاثة.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ونحن نتمنى لكم كل النجاح. واغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بالممثل الدائم للاتحاد الروسي على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة العلنية لمواصلة مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ومنذ جلستنا العلنية الماضية، حدث عدد من التطورات على أرض الواقع.

لقد رُفع الآن الحصار الذي كان مفروضا على الرئيس عرفات في مقره برام الله ودام لمدة شهر، وأصبح بإمكان زعيم الشعب الفلسطيني أن يتحرك بحرية في نهاية المطاف. ونحن نرى ذلك بوصفه تطورا هاما جدا، وينبغي الآن التخفيف من حدة التوتر على أرض الواقع، وتمهيد الطريق أمام استئناف العملية السياسية المفيدة. ويود وفد بلادي أن ينوه بمختلف الجهود الدبلوماسية التي بذلت على

مستوى رفيع طوال الأيام الخمسة الماضية، ويشيد بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الأمر الذي مكّن من رفع الحصار المفروض على رام الله. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن مناشدة الرئيس بوش الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يتم احترامها.

إن رفع الحصار المفروض على الرئيس عرفات، وانسحاب القوات الإسرائيلية من رام الله ليسا موضع احتفال. فلقد قرأنا مختلف التقارير الصحفية التي تبين القدر الكبير من الدمار الذي تعرضت له السلطة الفلسطينية طوال الأسابيع الخمسة الماضية. والبنية التحتية لحياة المدنيين الفلسطينيين قد دُمرت، وكذلك العديد من المؤسسات التي أنشأتها اتفاقات أوسلو. وليس من قبيل المبالغة القول إن المجتمع الفلسطيني بات خرابا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من الجهود التي يبذلها وأن يشارك على نحو ثابت في إعادة بناء المجتمع الفلسطيني، كي يتسنى للشعب الفلسطيني أن يحيا حياته الطبيعية.

إن موريشيوس تتفهم القلق الأمني لإسرائيل، بما في ذلك حقها في حماية شعبها من الهجمات الإرهابية. ولكن ينبغي أن يكون واضحا لإسرائيل وللجميع أن الدفاع عن النفس ليس شيكا على بياض. فالتصدي للإرهاب لا يعني بأي حال من الأحوال تحرير إسرائيل من التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا يبرر ارتكاب انتهاك حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن غير المقبول أن يدخل الحصار المفروض على كنيسة المهد شهره الثاني الآن، وأن يظل ٢٠٠ شخص تقريبا محاصرين فيه. ونحن ندين أيضا، مرة أخرى، استعمال الكنيسة كملاذ للمقاتلين. ونطالب إسرائيل برفع الحصار فورا عن الكنيسة، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون وقوع مأساة إنسانية في كنيسة مقدسة بالنسبة للمسيحيين. ونطالب كذلك المجتمع الدولي وزعماء العالم بممارسة كامل تأثيرهم على السلطات الإسرائيلية لوضع حد لهذه الأزمة.

وثمة مجال آخر لا يزال يستقطب اهتمام المجتمع الدولي هو الحالة في مخيم جنين للاجئين. فبعد الصرخة التي أطلقها المجتمع الدولي بشأن الدمار الذي حل في جنين واحتمال أن يكون ارتكب مجزرة هناك، أنشأ الأمين العام كوفي عنان، بما يتصف به من حكمة، فريقا لتقصي الحقائق من شأنه أن يعد تقريرا دقيقا عن الأحداث التي حصلت مؤخرا في مخيم جنين للاجئين. وللمجتمع الدولي كامل الثقة بالشخصيات البارزة التي اختارها الأمين العام لقيادة فريق تقصي الحقائق.

ومجلس الأمن، عبر قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) أيّد تلك المبادرة الهامة والجريئة للأمين العام والتي حظيت بالتأييد الأولي من السلطات الإسرائيلية. وحتى وزير الدفاع ووزير الداخلية في إسرائيل أكدا للأمين العام على أن إسرائيل ستتعاون تعاونا كاملا مع الفريق. وذكرت إسرائيل أنها لا تخفي شيئا مما حدث في جنين. وشعرنا بالارتياح حيال أن المجتمع الدولي من شأنه أن يعرف في نهاية المطاف الحقائق المتعلقة بجنين، وما إذا ارتكبت مذبحة في حق المدنيين هناك أم لا.

ومع ذلك، تواجهنا الآن حالة حيث أعلن الأمين العام عن حله فريق تقصي الحقائق نظرا لعدم تعاون إسرائيل. وندرك جميعا أنه في الأيام الاثني عشر الماضية، وضعت إسرائيل على الدوام عقبات، وأثارت شواغل تتعلق بتشكيل اللجنة، ومدى ولايتها، ومسائل إجرائية أخرى. وهذا التحدي الإسرائيلي للأمين العام وللمجلس غير مقبول، وينبغي إدانته. التصرف الإسرائيلي يوازي العجرفة التي لا تطاق والتحدي للمجتمع الدولي. وعدم تعاون إسرائيل

وعدم امتثالها لشتى قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، يعرض كامل هيكل الأمم المتحدة للخطر. وهو صفعة أخرى موجهة ضد مصداقية المجلس. وينبغي لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تشعر بأنها مسؤولة قانونيا ومعنويا عن تعزيز المبادئ الواردة في ميثاق منظمتنا. ولا يسع إسرائيل أن تكون استثناء لذلك.

ومنذ إنشاء فريق تقصي الحقائق، تبدي إسرائيل على الدوام شتى الدلائل على عدم تعاونها مع فريق تقصي الحقائق. وكان ينبغي للمجلس حينئذ أن يتحرك بصورة جماعية وحاسمة لكفالة تنفيذ إسرائيل للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وكان ينبغي لنا أن نعتمد نصا أقوى يحمل إسرائيل على قبول فريق تقصي الحقائق بدون شروط.

وحل فريق تقصي الحقائق اليوم قد يكون الثمن الذي يتعين أن نسدده عن تقاعسنا وترددنا في المجلس. وعدم قدرتنا على اتخاذ الإجراءات المناسبة والحسنة التوقيت طرح عدة أسئلة بشأن دورنا كجهاز مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. والأسئلة بالتأكيد مشروعة. فما شهدناه خلال الأيام الاثني عشر الماضية يشكل سابقة خطيرة في المجلس ستستعملها بلدان أخرى بالتأكيد في أية حالة مشابهة، الأمر الذي يضعف مصداقية مجلس الأمن، فضلا عن صلاحية الأمين العام. إن استقامة النظام الدولي هي التي تضررت بعدم توفر العدل لديه ووجود معايير مزدوجة. ونعتقد أن المجموعة العربية كانت محقة في تقديم مشروع قرارها للتصويت أمس في الساعات الأولى من الصباح.

وقد عقدت شخصيات قيادية من مجموعة الأربعة اجتماعا هاما أمس في واشنطن، وإننا نرحب بإعلان عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في وقت لاحق من هذه السنة. ونحث كل الأطراف على اغتنام هذه الفرصة التاريخية بالكامل، التي يمكن أن تحقق في نهاية المطاف تطلع إسرائيل وحاجتها الكبيرة إلى العيش في حدود آمنة ومعترف بها، وتعطي الشعب الفلسطيني أرضه الوطنية التي طال انتظاره لاستردادها أكثر مما يجب. ونرى أن الاقتراح الذي قدمه ولي العهد السعودي الأمير عبد الله واعتمده القادة العرب يشكل أساسا هاما لمداولات المؤتمر.

أخيرا، ترحب موريشيوس بالبيان الذي أدلى به وزير الدفاع الإسرائيلي يطلب فيه استئناف مفاوضات السلام. ونعتقد أن نجاح مؤتمر السلام في الشرق الأوسط يتوقف على عوامل عديدة، وأن أحدها هو الاحترام الكامل للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن مؤخرا. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تنسحب من الضفة الغربية بكاملها. ومن المهم، من الآن فصاعدا، أن تبدأ جميع الأطراف، وكذلك المجتمع الدولي، التمهيد للمؤتمر. ورئيس الوزراء شارون والرئيس عرفات تقع على عاتقيهما مسؤولية جسيمة. ويجب أن يقفا على أهبة الاستعداد لقيادة شعبيهما في هذه الفترة البالغة الصعوبة. ولن يغفر التاريخ لهما أي إخفاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة الموجهة إلي.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أعبر لكم عن فائق التقدير لتجاوبكم المباشر مع الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العلنية بناء على طلب المجموعة العربية. كما يسرني أن أتوجه بالشكر إلى السيد السفير سيرجي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، وإلى جميع أعضاء بعثته على الجهود الناجحة التي بذلوها أثناء ترؤسهم لمجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

ويسر وفدي أن يؤيد البيان الذي ألقاه مندوب السودان باسم المجموعة العربية أمام هذا الاجتماع.

يجتمع المجلس هذا اليوم للنظر مرة أخرى في التحديات التي واجهها منذ بدء العدوان الإسرائيلي الأخير

على الشعب الفلسطيني، والاجتياح الهمجي للقوات الإسرائيلية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والفظائع التي ارتكبتها بحق المدنيين الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال واستهداف البنية التحتية لحياة الشعب الفلسطيني.

وقد تحدث ممثلو المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية عما شاهدوه في مخيم جنين، ووصفوا ذلك بأنه كارثة مروعة وانتهاكا فاضحا لكل المواثيق والقوانين الدولية واتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان.

كما أنه علينا أن نلاحظ أن المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل عن عمد في مخيم جنين للاجئين إنما تمت بعد اعتماد المجلس للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وهل هنالك أكثر من هذا التحدي لقرارات مجلس الأمن؟

يُصادف هذا اليوم يوم الجمعة العظيمة لدى أبناء الطوائف المسيحية الشرقية الأرثوذكسية. وهذا اليوم هو آخر أيام أسبوع آلام السيد المسيح، قبل عيد الفصح الذي سيصادف يوم الأحد القادم. إن كنيسة المهد تعاني من الآلام منذ أسابيع طويلة. وكما هو معروف، فإن هذه الكنيسة هي للكاثوليك والأرثوذكس والأرمن. وهي محاصرة، والدبابات تحيط بها، وقد قتل الجنود الإسرائيليون العديد من الأبرياء المدنيين الذين لجؤوا إلى هذه الكنيسة.

لقد آن الأوان لقيام المجلس بأعبائه ووقف آلام الشعب الفلسطيني وإنهاء الحصار والآلام. فهل ستتيح إسرائيل فرصة للسلام لكنيسة السلام؟

إن ما حدث في مخيم جنين كان كارثة إنسانية مروعة تفوق الوصف. وقد أشار السيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية، إلى الأحداث التي ألمت بمخيم جنين للاجئين، وذلك في البيان الذي ألقاه أمام الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز في ديربان بالقول:

”لقد أكد مسؤول أوروبي كبير في اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن إسرائيل ارتكبت جريمة ضد الإنسانية مرتين في جنين. مرة حين اقتحمت المخيم وقصفت ودمرت البيوت على رؤوس أصحابها، ومرة أخرى حين منعت أي شكل من أشكال الإغاثة والإسعاف للجرحى والمتضررين لمدة ثلاثة عشر يوما“.

وكان السيد الوزير يتحدث آنذاك بعد مرور ثلاثة عشر يوما، لكنها زادت على ذلك. واستطرد قائلا:

”ونرى من واجبنا أن نذكر العالم أيضا بأن سكان هذا المخيم في جنين هم في الأساس لاجئون فلسطينيون اقتلعتهم إسرائيل من أرضهم وديارهم في عام ١٩٤٨. إنها المأساة الوحيدة التي انتقلت من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين ولا تزال دون حل رغم صدور عشرات القرارات الدولية المتصلة بها“.

إن العودة للتذكير بالمداولات التي أجراها مجلس الأمن قبيل اعتمادنا للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، تصبح هامة إذا أخذنا بعين الاعتبار ضرورة الاستفادة من دروس الواقع ومنع أي طرف كان من التلاعب بقرارات هذا المجلس وهيبته.

وفي هذا المجال، يعرف الجميع أن المجموعة العربية قامت بممارسة كل أشكال المرونة لتمكين المجلس من اتخاذ قرار يحافظ على وحدته ووحدة موقفه وحركته. وقد كان بلدي من الدول التي بادرت إلى الترحيب بمبادرة الأمين العام لمنظمتنا الدولية، السيد كوفي عنان، المتعلقة بإرسال فريق لتقصي الحقائق إزاء الأحداث التي تمت في مخيم جنين للاجئين.

وقد سمعنا قبيل اعتماد المجلس القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) كثيرا من البيانات التي صدرت عن مسؤولين إسرائيليين يقولون فيها إنهم لا يخفون شيئا مما تم في مخيم جنين، وإنهم لا يخجلون مما حدث هناك. إلا أن الحقيقة التي اتضحت معالمها لاحقا أظهرت عكس ما زعمه المسؤولون الإسرائيليون واتضح أنهم بعكس بياناتهم يخفون أشياء كثيرة وهم يخجلون ويخافون من أشياء كثيرة. وعندما قام الأمين العام بتشكيل فريق تقصي الحقائق من شخصيات مرموقة ومعروفة دوليا بعمق اطلاعها وحكمتها وخبرتها واستقلاليتها، عمدت إسرائيل إلى الكشف عن وجهها الحقيقي وبدأت التشكيك في مهمة هذا الفريق وولايته كخطوة أولى. وللقضاء على مضمون القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ، بدأت الحكومة الإسرائيلية باتباع أساليبها المعروفة في الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، وهذا شيء معهود منذ عشرات السنين. وبدأت لعبتها بإرسال وفد إسرائيلي لمناقشة مسائل مثل تشكيلة الوفد، وكأنه يحق للمتهم تعيين من سيحكم عليه والقضاة وولاية الفريق مع الأمانة العامة.

وقد أعلن وفدنا في أربعة اجتماعات متوالية عقدها المجلس لمتابعة تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، أن هذه الأساليب يجب ألاّ تنطلي على المجلس، وأن ذلك يأتي في إطار نهج إسرائيلي مرسوم بدقة للانقضاض على القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وقد دعونا المجلس طيلة عشرة أيام تلت اعتماد هذا القرار، إلى بذل كل ما يستطيع لدعم الأمين العام في قراره بتشكيل الفريق وإرساله إلى موقع عمله. وبدون الدخول في تفاصيل لا حاجة للإشارة إليها الآن، فإننا نقول إنه كان على المجلس أن يبذل مزيدا من الجهد لدعم الأمين العام والوقوف معه في التصدي لكل محاولات الضغط القاسية التي مورست عليه.

ومن زاوية أخرى، قامت أطراف كثيرة في إسرائيل، بما في ذلك عدد من الوزراء وكبار الضباط الإسرائيليين، بالتشكيك في جهود الأمين العام وإرساله للفريق، والأكثر من ذلك هو التشكيك في نزاهة أعضاء الفريق، الذي يضم السيد رئيس فنلندا السابق، والسيدة أوغاتا، والسيد سامارواغا، والنيل من سمعتهم وسيرتهم وتشويه مهمتهم. شيء لا يصدق! والأكثر من ذلك، هو التشكيك المسبق في التقرير الذي كان يفترض أن يقدمه هذا الفريق بعد دراسة لما تم على أرض الواقع في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين. وكأن ما تبقى على مجلس الأمن هو أن يطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تحقق في ما قامت به في جنين وأن ترسل تقريرها إلينا أيضا للنظر فيه.

لقد قرأ وفدنا بعناية الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى مجلس الأمن بتاريخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، والتي اتضح من خلالها أن الحكومة الإسرائيلية رفضت بشكل لا لبس فيه استقبال الفريق أو التعاون مع الأمين العام. وكنا نتوقع مرة أخرى أن يبادر مجلسنا للدفاع عن قراراته وهيبته، كما كنا نتوقع أن يقوم المجلس بتحمل مسؤولياته في الدفاع عن موقف الأمين العام والجهود التي قام بها بشكل نزيه ومحايد.

وقد تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار ضمّنته جميع هذه الأفكار، والتي تصورنا في الحقيقة أنها ستردع إسرائيل واستهتارها المستمر بقرارات المجلس والشرعية الدولية وحقوق الإنسان. إلاّ أن المجلس لم يتمكن، وللأسف، من اعتماد مشروع القرار العربي حتى هذه اللحظة لأسباب معروفة للجميع.

إن أخطر ما يواجه مجلس الأمن الآن هو الأزمة التي تتعرض لها سلطته بوصفه أعلى هيئة دولية مسؤولة عن الأمن والسلم في العالم. ويترتب علينا في إطار المسؤولية الأخلاقية والقانونية الملقاة على عاتقنا ألاّ نسمح لإسرائيل بالإفلات

دون عقاب على الجرائم التي ارتكبتها ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في مخيم جنين وفي مدن نابلس وغزة والخليل، وأن تتحمل المسؤولية كاملة عن إعادة بناء ما دمرته من بُنىً تحتية فلسطينية.

إن الخطر الأكبر هو أن يجد المجلس نفسه اليوم في موقف يلغي فيه قرارا كان قد اتخذه بالأمس. ونحن نرفض الإقرار بذلك، فإسرائيل لا تستطيع سياسيا أو قانونيا أن ترفض دخول فريق تقصي الحقائق إلى جنين أو إلى أية مدن فلسطينية أخرى مارس فيها الجيش الإسرائيلي القتل والدمار. فإسرائيل قوة احتلال. وميثاق الأمم المتحدة يقضي في إطار الفصلين السادس والسابع باتخاذ تدابير قسرية للدفع بالدول المارقة إلى الامتثال للقانون. وليس من المقبول أن يتخلى مجلسنا عن صلاحياته أو أن يذعن لأهواء ورغبات من يتحدى قراراته.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): يود وفد المكسيك أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على الجهود التي بذلها لتنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، لا سيما فيما يتصل بمبادرته من أجل الحصول على معلومات دقيقة عما جرى في مخيم اللاجئين في جنين.

إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هدفان أساسيان من أهداف هذه المنظمة، ولذلك، لا بد لنا أن نضمن احترام القانون الإنساني الدولي. وأعضاء الأمم المتحدة كافة، دون استثناء، وافقوا على أن يحترموا، وأن يحملوا الآخرين على أن يحترموا، القرارات طبقا لذلك، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. غير أن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا سيما فيما يتصل بقضية الشرق الأوسط، لا يقوض بشدة إمكانيات التوصل إلى حل عادل للمنطقة فحسب، بل يعرض للخطر مصداقية مجلس الأمن أمام المجتمع الدولي أيضا.

وفي الحالة المحددة التي ننظر فيها – عدم تنفيذ القرار ١٤٠٥(٢٠٠٢) – يود وفدي أن يذكّر بأن صياغة ذلك القرار، لا سيما الفقرة ٢ منه، جرت بتعابير معتدلة على أساس افتراض قانوني بأنه سيتم الامتثال له، بحسن نية، من جانب الأطراف المعنية كافة. ومن سوء الطالع أن هذا لم يحدث، بالرغم من الجهود المحمودة التي بذلها الأمين العام والفريق الذي قام بتعيينه.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعيد التأكيد على أن المجتمع الدولي لا يمكن أن ينسى ما حدث في الأسابيع القليلة الماضية، لا سيما في جنين. ولا يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن التخلي عن مسؤوليتهما الأخلاقية والقانونية في توضيح الحقائق، أيا كانت العواقب على المعنيين.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أنني أؤيد بالطبع البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا النقاش ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

الحالة في الأراضي المحتلة ما زالت تبعث على قلق شديد لدى الحكومة البريطانية. لقد أصبح العنف والانتقام القاعدة وليس الاستثناء. وما زالت أرواح المدنيين من كلا الجانبين مهددة بشكل يومي تقريبا. إنهم غير قادرين على التمتع بالحياة الطبيعية التي يعتبرها أغلبنا أمرا مسلما به. ومن الصعب بصراحة في هذه الظروف أن يكون هناك تفاؤل تجاه المستقبل، ولكن لا يسعنا أن نيأس. يجب أن يواصل المجتمع الدولي جهوده من أجل تسوية نهائية تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا الى جنب ضمن حدود معترف بها، وفي سلام وأمن لهما معا. جميع شعوب المنطقة لا تستحق أقل من السلام. لذلك نرحب بالنتيجة البناءة لاجتماع المجموعة الرباعية أمس في واشنطن العاصمة.

لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد لتسوية عادلة ودائمة وشاملة.

والدليل التفصيلي لتحقيق ذلك محدد بوضوح في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وفي مبادرة السلام العربية التي أطلقها ولي العهد الأمير عبد الله. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة على إحياء عملية السلام. لذلك تفاوضنا، نحن وحكومة الولايات المتحدة، مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مبادرة تسمح للرئيس عرفات باستئناف عمله داخل وخارج الأراضي المحتلة. وهناك الآن مراقبون بريطانيون وأمريكيون يشرفون على احتجاز ستة فلسطينيين في منشأة تابعة للسلطة الفلسطينية في أريحا، وانسحبت الحكومة الإسرائيلية، حسب الاتفاق، من محيط مقر الرئيس عرفات ومن رام الله. وسيتمكن الرئيس عرفات من السفر الى الخارج والعودة.

هذه خطوة الى الأمام. ولكنها وحدها غير كافية. إننا نأمل أن يبني كلا الجانبين على هذه البداية المتواضعة من أجل وقف العنف والبدء في المحادثات. لقد حدد المجلس قواعد أساسية واضحة للطرفين في قراراته الأخيرة. لابد أن يتجه كلا الطرفين نحو وقف ملموس لإطلاق النار ونحو استئناف التعاون الأمني. يجب أن تنسحب إسرائيل من المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وينبغي أن تنفذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن يتعين على الرئيس عرفات، الذي أصبحت لديه الآن حرية التحرك خارج مقره، أن يستفيد من حريته في ممارسة القيادة السياسية للسلطة الفلسطينية ولشعبه وأن يفعل كل ما بوسعه لوقف العنف. لا بد أن يغتنم هذه الفرصة، هو ورئيس الوزراء شارون، الذي يحتاج هو أيضا الى إظهار الحنكة السياسية. كلاهما في حاجة الى إثبات التزامهما بالسلام وبقيادة شعبيهما على هذا الطريق.

لقد أصيبت المملكة المتحدة بخيبة أمل كبيرة لأن فريق الأمين العام لتقصي الحقائق لم يتمكن من الذهاب الى مخيم جنين للاجئين حتى يتحقق مما حدث هناك بالتحديد أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية. ولقد قال الناطقون بلسان الحكومة الإسرائيلية إن العملية التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية كانت ضرورية ومتناسبة. وإذا كان ذلك صحيحا فليس لدى إسرائيل ما تخفيه. لقد رحبنا بموافقة إسرائيل على الفريق عندما اُقترحت المبادرة لأول مرة، ولكننا نأسف على رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون مع الأمم المتحدة والسماح بنشر فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. لقد استنتج الأمين العام وأصاب أن هذا سيجعل من مهمة تقصي الحقائق أمرا مستحيلا في المستقبل القريب. وفي ظل هذه الظروف، نؤيد تماما قرار الأمين العام بحل الفريق، بالرغم من أنه قرار يؤسف له. لقد بذل هو وأعضاء الفريق كل جهد لتهيئة الظروف التي يمكن فيها للفريق أن يؤدي مهمته. ونحن نرى، مثل الأمين العام، إنهم كانوا سيعدون تقريرا دقيقا ومتوازنا وجديرا بالثقة وشاملا.

المجتمع الدولي في حاجة الى أن يقرر ما حدث في جنين. ونحن نرى ان إجراء متوازنا لتقصي الحقائق سيخدم مصالح إسرائيل. فبدون هذا الإجراء، كما قال الأمين العام، ستظل السحب الداكنة للأحداث في جنين تلقي بظلالها على المنطقة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب عن امتنان وفدي للوفد الروسي على ادارته للرئاسة الشهر الماضي.

وترحب النرويج برفع الحصار عن الرئيس عرفات ومقر السلطة الفلسطينية في رام الله. ويثبت ذلك أن الدبلوماسية والمفاوضات على أرض الواقع، لا الأعمال العسكرية والعنف، هي الإجراءات التي يتعين حل هذا الصراع بها. كما تحث النرويج الطرفين على التوصل، دون

اللجوء إلى العنف، إلى حل لإنهاء المواجهة الحالية في كنيسة المهد في بيت لحم.

لقد تمت الموافقة على مبادرة إنشاء فريق لتقصي الحقائق في جنين بقرار من المجلس اتخذ بالإجماع. وتأسف النرويج بشدة على افتقار حكومة إسرائيل المستمر إلى الرغبة في التعاون مع فريق تقصي الحقائق. وبسبب الموقف الإسرائيلي اضطر الأمين العام لحل الفريق. وتتفهم النرويج قرار الأمين العام. إلا أننا ما زلنا نرى أن من مصلحة جميع الأطراف – الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي – أن يتم الحصول على معلومات دقيقة إلى اكبر حد ممكن عما حدث في مخيم اللاجئين في جنين.

وتؤيد النرويج النهج الثلاثي الأضلاع الذي حظي بموافقة واسعة النطاق على الصعيد الدولي. إننا بحاجة لأن نعمل بشكل متواز على المسارات السياسي والأمني والاقتصادي. ويسعدنا التنويه بأن اجتماع المانحين الدوليين الذي عُقد في النرويج قبل أسبوع أسفر عن تعهدات قوية وملموسة بإعادة بناء المجتمع الفلسطيني. وتؤيد النرويج أيضا بقوة جهود الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية المبذولة لتشجيع السلام في المنطقة.

التحديات الآنية الآن هي إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، بما في ذلك جهازها الأمني. وننتظر من الرئيس عرفات أن يمارس قيادة حقيقية وأن يبذل قصارى جهده لمنع وقوع أعمال إرهابية أخرى وأن ينهض بمسؤولياته كزعيم منتخب للشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، ننتظر من إسرائيل أن توقف جميع العمليات العسكرية ضد السلطة الفلسطينية ونحث إسرائيل على الانسحاب بالكامل من المناطق الفلسطينية المعاد احتلالها.

وانطلاقا من إيمان النرويج بأنه سيكون إسهاما كبيرا في بلوغ هدفنا المشترك بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا الى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا، فإنها تؤيد مبادرة الولايات المتحدة بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

ويجب أن يكون دور مجلس الأمن في هذا الوقت العصيب مضافرة الجهود سعيا لاستئناف العملية السياسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومن ثم سأتوخى الإيجاز، مقتصرا في تناولي على ثلاث نقاط.

أولا، تستنكر فرنسا بشدة استحالة إيفاد فريق تقصي الحقائق بسبب اعتراضات السلطات الإسرائيلية، التي تراجعت عن الموافقة التي توصلت إليها منذ أسبوعين مع الأمين العام.

فهذا الفريق معين من قبل الأمين العام بدعم كامل من مجلس الأمن. فقد أيد المجلس هذه المبادرة وحدد له اختصاصين بموجب قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وينبغي احترام سلطة المجلس والأمين العام. وعدم تعاون إسرائيل في تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) خطأ بالغ تدينه فرنسا. فليست قرارات مجلس الأمن اختيارية.

وبغض النظر عن مسألة المبادئ، فمن مصلحة الجميع كما قال الأمين العام أن يحددوا بشكل نهائي ما حدث. وكان من شأن هذا أن يخدم مصلحة إسرائيل بصفة خاصة. فالشهادات والملاحظات التي نقلتها المنظمات الدولية الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائط الإعلام خطيرة. والافتقار إلى تقرير دقيق وموضوعي عن الوقائع يترك الجميع في شك شديد. وهذا أمر مؤسف للغاية. ولهذا

فمن المهم أن يتمكن مجلس الأمن من الرد معلنا تضامنه مع الأمين العام ومع فريق السيد أهتيساري، ومعربا عما أصاب المجتمع الدولي من الإحباط واليأس. كما أن من المستصوب إلى حد كبير تحديد حقيقة ما حدث وأن يحيط الأمين العام المجلس علما بها استنادا إلى مصادر المعلومات المتاحة.

ثانيا، تعرب فرنسا عن سرورها لتسوية الحالة في رام الله، واستعادة الرئيس عرفات لحريته في التنقل.

ذلك أنه لا بد الآن من كفالة أمن ياسر عرفات الشخصي وحريته في الحركة تماما. وتشيد فرنسا بالجهود الدبلوماسية التي بذلت لتحقيق هذه النتيجة الإيجابية، ولا سيما من جانب الأمريكيين والبريطانيين. وفي ضوء ما يبدو من تطور إيجابي مترتب على إعلان اللجنة ''الرباعية'' أنها ستعمل على عقد مؤتمر دولي، لا بد من تعزيز هذا المؤتمر، ولا سيما تعزيزه من خلال رفع الحصار فورا عن كنيسة المهد في بيت لحم ، حيث تبعث الحالة الإنسانية للمحاصرين، المحرومين من الغذاء، على القلق البالغ. ولا بد أيضا من التوصل دون إبطاء إلى انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل ونهائي من مناطق الفئة ''ألف''، والحصول على تأكيدات بعدم حدوث اختراقات أخرى من جانب القوات الإسرائيلية.

وتعرب فرنسا عن ترحيبها بتعزيز كافة الجهود المبذولة، ولا سيما جهود اللجنة ''الرباعية'' التي اجتمعت في واشنطن، والجهود التي يبذلها العالم العربي، الذي التزم بشجاعة وتصميم بتحقيق السلام الشامل والدائم. ولا بد من تعزيز مشاركة المجتمع الدولي مع جميع الأطراف.

ثالثا، تعرب فرنسا عما يساورها من القلق العميق بسبب الحالة العامة على الأرض، فهي ما زالت هشة وخطيرة سواء على الصعيد الإنساني أو السياسي.

فالحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية كارثية. ويعاني السكان المدنيون معاناة لا يمكن احتمالها. ولا بد للمجتمع الدولي الذي عقد اجتماعا في أوسلو منذ أسبوع، وأبدى استعداده للتعهد بتقديم مساعدات مالية كبيرة، من أن يكثف جهوده. ولا بد من تقديم المساعدة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ولا مناص مطلقا من أن تتخذ السلطات الإسرائيلية من جانبها جميع التدابير اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية فورا وبشكل دائم. فلا سبيل إلى إحراز تقدم ذي جدوى بدون رفع حظر التجول، وإغلاق المناطق، والقيود المفروضة على التنقل، وتقسيم الأراضي إلى وحدات منفصلة. ولا سبيل إلى إحراز أي تقدم بدون ضمان حرية الوكالات العاملة في المجال الإنساني وأفراد المهن الطبية في التنقل والوصول إلى السكان، واحترام إسرائيل الكامل لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني على النحو الذي حددته اتفاقيات جنيف.

أما الوضع السياسي فحرج وخطير، على الرغم من بذل جهود مكثفة لاستئناف عملية التفاوض.

ولا بد للأطراف، بمساعدة من المجتمع الدولي، ولا سيما اللجنة ''الرباعية'' وقادة العالم العربي، من التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار واستئناف عملية سياسية حقيقية. وسوف يتطلب ذلك بذل جهود كبيرة وإرادة سياسية من الطرفين، فضلا عن المجتمع الدولي.

ولا بد أيضا من تقييم الدمار الذي أصاب السلطة الفلسطينية ووزارتي التعليم والتعليم العالي والبنية الأساسية الأمنية الوقائية دون إبطاء. ويجب مساعدة الفلسطينيين على إعادة البناء، من أجل إرساء القواعد اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية قادرة على البقاء مستندة إلى حكم القانون.

فليس ثمة طريق آخر يمكن اتخاذه سوى تحديد وقف لإطلاق النار والعودة دون إبطاء إلى المفاوضات السياسية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة. ونعلم جميعا معالم تلك التسوية، وهي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وما أعلنت عنه اللجنة ''الرباعية'' في ١٠ نيسان/أبريل في مدريد، وما جاء في خطاب السيد كولن باول في لويزفيل، والاقتراحات التي قدمت في مؤتمر قمة بيروت. ولن تكلل بالنجاح سوى عملية شاملة للمسائل الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية.

ويتعين على السلطة الفلسطينية أن تتحمل مسؤولياتها، وخاصة فيما يتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب. ويجب أن يتوقف الاحتلال الإسرائيلي، ليحل محله التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان داخل حدود آمنة ومعترف بها. ومن الوهم الاعتقاد بأنه يمكن التفاوض على تسوية من هذا القبيل بدون ياسر عرفات، فهو الممثل الشرعي المنتخب للشعب الفلسطيني.

ولمشاركة المجتمع الدولي أهمية حاسمة في هذه المسيرة نحو السلام. وبغض النظر عن المنظور المتعلق بعقد مؤتمر دولي جديد، لا بد من أن تتخذ مشاركة المجتمع الدولي شكل وجود دولي موثوق به على أرض الواقع. وتؤيد فرنسا نهج الأمين العام الذي أجمله في اقتراحه وزع قوة دولية. ولا بد من مواصلة التفكير في اعتبارات في هذا الاتجاه.

ويجب أن تستمر جهود المجتمع الدولي دون توقف. ولا بد من التشبث بالأمل. فليس ثمة حل باستخدام السلاح أو القوة الغاشمة أو أي صورة من صور العنف. وطريق السلام يشتمل على الاعتراف المتبادل والتفاوض بين شركاء يعترف كل منهم بالآخر ويحترمه. ويعلم الإسرائيليون والفلسطينيون ذلك حق العلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن سأدلي ببيان بوصفي ممثلا لسنغافورة.

منذ آخر مناقشة علنية عقدناها في ١٩ نيسان/أبريل، وقعت عدة تطورات في الشرق الأوسط. وكانت هناك أنباء سارة وأخرى محزنة. ولكن الحالة بشكل عام تبقى قاتمة ومثارا للقلق البالغ لدى المجتمع الدولي.

أما عن الأنباء السارة، فإننا نرحب بالمبادرات الدبلوماسية المستمرة التي يجرى القيام بها للمساعدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ويشكل قرار إسرائيل برفع القيود المفروضة على الرئيس عرفات نتيجة للجهود الدبلوماسية التي قامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تطورا إيجابيا. وبالمثل فإن الإعلان الذي صدر أمس عن اللجنة ''الرباعية'' المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بأنه قد يُعقد مؤتمر دولي للسلام في بداية الصيف بجدول أعمال شامل للمسارات الأمنية والاقتصادية والإنسانية والسياسية، هو إعلان جدير بالترحيب الحقيقي.

وقبيل استئناف هذه الجلسة ، وجدنا من الأمور المشجعة الإحاطة التي قدمها لنا الأمين العام في قاعة المشاورات غير الرسمية. ونعتقد أن للأمين العام دورا حيويا يضطلع به. وقد رددنا بالموافقة على اقتراحه إيفاد قوة متعددة الجنسيات تتسم بالنزاهة والمقدرة إلى المنطقة. وحثنا المجلس على النظر جديا في الاقتراح المذكور. ونأمل أن يكتسب هذا الاقتراح بعض القوة.

غير أن هناك أيضا أنباء سيئة. وما زلنا نستنكر بأشد العبارات كل أعمال الإرهاب، وندعو إلى إنهاء الأعمال المتطرفة التي يقوم بها الجانبان. ونرى أنه يجب على القوات الإسرائيلية الانسحاب من جميع المدن الفلسطينية، وأن يواكب ذلك اضطلاع السلطة الفلسطينية ببذل جهود عامة لاتخاذ الإجراءات ضد أعمال الإرهاب.

وهناك الأنباء السيئة المتصلة بجنين، ولعلها السبب الذي دعانا لعقد جلستنا اليوم. وكنا في بادئ الأمر قد وجدنا مبادرة الأمين العام للحصول على معلومات دقيقة بشأن الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين من خلال إيفاد فريق لتقصي الحقائق مبادرة مشجعة. ولذلك فقد أسعدنا أن نصوّت مع بقية أعضاء المجلس بالإجماع تأييدا لمبادرة الأمين العام. وفعلنا ذلك لأننا كنا نعتقد أن في مصلحة إسرائيل أن يكون هناك توضيح كامل وعلني للحالة في جنين. ولذلك فإن من المؤسف أن هذا الفريق قد تم الآن حله، ونضم صوتنا إلى الآخرين في الإعراب عن عميق أسفنا إزاء صدّ إسرائيل لهذه الجهود.

ونعتقد أيضا بأن مصداقية المجلس تضررت من جراء عدم الامتثال لقراراته. والواقع أن الاستماع إلى هذه المناقشة، منذ بدايتها، إن كان قد برز فيها موضوع واضح واحد في كل الخطابات، فهو أنه يجب الامتثال لقرارات مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أستشهد بمثالين فقط. ذكر الممثل الدائم لإسبانيا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي: ”قرارات مجلس الأمن يجب أن تنفذ تنفيذا تاما وفوريا... والاتحاد الأوروبي يشجب كون آخر قرار لمجلس الأمن لم ينفذ تنفيذا تاما“. وذكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا:

”إذا لم يقم المجلس بفرض عواقب على عدم الامتثال لقراراته، فإن قدرته على الوفاء بولايته بموجب الميثاق ستقوض تماما وستتضرر مصداقيته“.

فإذا كان ذلك في الحقيقة يمثل التوافق في الآراء، فلماذا لم يتصرف المجلس عندئذ إزاء التطورات الأخيرة؟ وهنا قد يكون من المفيد أن يطلع المجتمع الدولي على أن المجلس لم يظل في الحقيقة ساكتا. فقد حدث نشاط مكثف خلال الساعات الـ ٤٨ الماضية لمحاولة صياغة رد مشترك من المجلس. وبدأ ذلك بالفعل في اليوم الأول من الشهر الذي لا يدعى فيه المجلس تقليديا إلى عقد جلسات. لكننا اجتمعنا الساعة ١٧/٢٠ لمناقشة الرسالة التي بعث بها إلينا الأمين العام، وأخبرنا فيها عن جهوده لتنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، بما في ذلك تسلسل الأحداث وتحليله الذي يفضي إلى عزمه على حل فريق تقصي الحقائق. وبالفعل، أجرينا مناقشة شاملة ومستفيضة دامت ثلاث ساعات، وناقشنا بالطبع، الردود المحتملة التي يمكن أن يقوم بها المجلس، بما في ذلك مشروع قرار. وعلقنا الجلسة الساعة ٢٠/٠٠، واستمرت دبلوماسية الدهاليز، واستأنفنا اجتماعاتنا الساعة ٢٢/٢٠، وفي تلك المرحلة من الوقت كان لدينا على الطاولة مشروع قرار، بالإضافة إلى نصوص بديلة أخرى. وتم تعميمها وقد أشير إليها بالفعل في جلسة اليوم.

وبذلت طوال هذه المناقشات مختلف الجهود لمحاولة لم شمل المجلس للعمل بأسلوب موحد، وقامت الرئاسة الساعة ٢٣/١٠ من مساء الأربعاء بدعوة جميع رؤساء الوفود الـ ١٥ للتوصل إلى طرق إبداعية وعملية لتفادي الانقسامات في المجلس. ولم تفلح هذه الجهود، وأعتقد بأنه تم فتح هذا القاعة بعد منتصف الليل بحوالي ١٠ دقائق وكلنا بدأنا بالدخول في انتظار اعتماد قرار. بيد أنه تقرر فيما بعد ألا يشرع في التصويت على مشروع القرار.

وفيما بعد، استأنفنا مشاوراتنا غير الرسمية الساعة ١٥/ ١ بعد منتصف الليل لنناقش مرة أخرى رد المجلس المحتمل. وفي تلك المشاورات، التي دامت من الساعة ١/١٥ صباحا إلى الساعة ٢/١٥ صباحا، توصلنا إلى بعض الاتفاق، وكما أذن لي أعضاء المجلس بصفتي رئيسا للمجلس، خرجت وأخبرت وسائط الإعلام بأن المجلس وافق على إعداد رسالة لإرسالها إلى الأمين العام. وأفترض أن العديد من الأعضاء لاحظوا أنه عندما تكلم الأمين العام في مؤتمره الصحفي

أمس في واشنطن العاصمة أشار إلى إمكانية استلام مثل هذه الرسالة وقال:

”آمل بأن أتلقى رسالة منهم في نهاية اليوم. ولا أعرف ما هي الخطوة التالية التي سيقدمون عليها، لكن هناك فقرة في مشروع الرسالة الذي اطلعت عليه، تطلب أن نشرع في إعداد تقرير حول جنين يتضمن جميع المعلومات المتوفرة، مما يفيد ضمنا أنه ينبغي إعداد التقرير حتى إن لم نتمكن من الذهاب إلى مسرح الأحداث.“

تلك كانت الرسالة التي وضعها وفد سنغافورة وعممت في المشاورات صباح أمس. ومما يؤسف له أنه بما أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق على الرسالة، فقد استمرت المناقشات وتوصلنا أخيرا إلى قرار بعقد هذه الجلسة العلنية.

وأعتقد بأنه قد يكون من المفيد لتوثيق كل هذه الحقائق، الإشارة إلى أن أعضاء المجلس مدركون لكونهم يتحملون المسؤولية في هذه الحالة. وأعتقد بأن أكثر الأعضاء مدركون لحقيقة أنه إذا أُريد لمجلس الأمن أن يكون له تأثير حقيقي وبناء على هذه الحالة، فمن المهم أن يتصرف، قدر الإمكان، بأسلوب موحد. ويجب أن يواصل مجلس الأمن الاعتماد على السيل الناجح الآخر من القرارات التي اتخذناها في الشهور القليلة الماضية، لأن ذلك يبعث برسالة واضحة إلى جميع الأطراف المعنية بأنها لا بد وأن تلتقي. ونأمل بأن يلتقي المجلس، نتيجة للمناقشة التي جرت اليوم، وبالرسالة الواضحة التي أرسلها غير الأعضاء في المجلس إلى أعضاء المجلس بأن عليهم التزاما بالرد على هذه التطورات الأخيرة، وأن يأتي بالرد من منطلق الإدراك بأن مصداقيته مهددة بالضياع الآن، وأن علينا نحن أعضاء المجلس أن نتحمل المسؤولية المشتركة عن هذه المصداقية.

أستأنف الآن وظيفتي كرئيس للمجلس.

ليس هناك مزيد من المتكلمين في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٢.